جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

أنمـــاط التعليـــم العالـــي لزيادة الطاقة الإستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة

إعـــــداد

أ/ مي مشبب عبدالله الكلثمي

باحثة دكتوراة–قسم الإدارة والإشراف التربوي

كلية التربية– جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: ٣ مايو ٢٠٢٣م - تاريخ القبول: ٢٤ مايو ٢٠٢٣م

DOI

أنمـــاط التعليـــم العالـــي لزيادة الطاقة الإستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة

الملخص :

هدف البحث الحالي إلى محاولة الكشف عن أنمـاط التعليـم العالـي لزيادة الطاقة الإستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من(٨١٢) عضو هيئة تدريس بالجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا وفوق المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وتمثلت أداة البحث من استبانة تضمنت بعض أنماط التعليم العالي التي تكفل زيادة الطاقة الاستيعابية له بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وتتكون الاستبانة من أربعة محاور(التعليم الحكومي – التعليم الأهلي والخاص– التعليم الإلكتروني – التعليم المفتوح)، في ضوء اتجاهات (التدويل – الحوكمة – المسئولية المجتمعية)، وبعد التأكد من صدق وثبات الإستبانة أثبتت النتائج أن الأهمية النسبية لجميع الأنماط جاءت بدرجة كبيرة، كما جاء التدويل في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره(٤.٠٣)، كما جاءت الحوكمة في الترتيب الأخير بمتوسط(٣,٨٩) كما توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب المقيدين بالتعليم العالي من خلال إنشاء مجلس أعلى لإتاحة التعليم العالي، والذي يضم عددًا من اللجان الفرعية: لجنة تدويل التعليم، ولجنة الحوكمة، ولجنة المسئولية المجتمعية، يتبعها وحدة رئيسة بكل جامعة ووحدة فرعية بكل كلية أو معهد يختص كل منها بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: أنماط التعليم العالي– الطاقة الاستيعابية– نظم القبول – الاتجاهات العالمية.

Patterns of higher education to increase the absorptive capacity in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of some contemporary global trends

Abstract:

The aim of the current research is to try to discover the patterns of higher education to increase the absorptive capacity in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of some contemporary global trends. Saudi Arabia, and the research tool consisted of a questionnaire that included some patterns of higher education that ensure an increase in its absorptive capacity in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of contemporary global trends. The questionnaire consists of four axes (government education - private and private education - electronic education - open education), in light of trends (Internationalization - Governance - Social Responsibility), and after ensuring the validity and reliability of the questionnaire, the results showed that the relative importance of all patterns came to a large degree, and internationalization came in the first place with an arithmetic mean of (٤.٠٣), and governance came in the last order with an average of (٣.٨٩). The study also came up with a proposed vision to increase the capacity of students enrolled in higher education through the establishment of a higher council for access to higher education, which includes a number of sub-committees: the Education Internationalization Committee, the Governance Committee, and the Social Responsibility Committee, followed by a main unit in each university and a sub-unit. Each college or institute specializes in education, scientific research and community service.

Keywords: higher education patterns - absorptive capacity - admission systems - global trends.

مقدمة:

مر العالم عبر التاريخ بثلاثة عصور، هي: عصر الزراعة؛ حيث إن مصدر القوة فيه كانت قوة العضلات، ثم كانت هناك مرحلة تمهيدية من الحركة التجارية أدت إلى ظهور عصر الصناعة فأصبحت قوة رأس المال المادي بجانب المادة الخام والأرض هي مصدر القوة، والعصر الحالي والذي يسمى بمجتمع المعرفة حيث يتميز بإنتاج أفكار وإبداعات متجددة لها القدرة على المنافسة والتميز، فأصحبت المعرفة وهي نتاج العقل البشرى مصدر القوة، ومن ثم فإن الصراع في العقود القادمة سوف يتركز حول امتلاك المعرفة.

ومن هنا تبرز أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية، فالقوى البشرية المؤهلة والمدربة هي الثروة الحقيقية لأي مجتمع، فعن طريقها يمكن مضاعفة مصادر الثروة الأخرى من الموارد الطبيعية والمادية، ومن ثم أصبح يقاس تقدم الأمم بمدى امتلاكها للقوى البشرية القادرة على العمل والانتاج بطرق ابتكارية(فليه، ٢٠١٣، ص ٣٨٤) ولا تقتصر أهمية التعليم على تحسين وسائل العمل والإنتاج فحسب، بل هو وسيلة للحياة في مجتمع المعرفة.

والتعليم العالي هو أرقى مراحل التعليم وأهمها في تنمية الموارد البشرية، عن طريق تزويد المجتمع بالكوادر القادرة على الفكر والبحث والتطوير والابتكار، وتزويد سوق العمل بالكوادر المتخصصة مهنياً لممارسة الأعمال المتنوعة(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٨، ص٢١) ، فضلاً عن كونه مصنعاً لإنتاج البحوث والمعرفة وتقديم القيادات والكوادر المطلوبة لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، وتزداد أهميته في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية(وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥، ص٢٦).

بالإضافة إلى تطبيق التكنولوجيا المتقدمة ووجود عدد متزايد من الصناعات والوظائف الفنية والمهنية وشبه المهنية تتطلب مهارات إدراكية ذات مستوى أعلى، ولم تعد تجد ما يكفي لخدمتها من الخريجين الذين درسوا مقررات ضيقة لم تنجح في تطوير مستوى أعلى من التفكير المنطقي والمرونة الإدراكية والمبادئ العلمية الأساسية والاتصالات ومهارات التعامل بين الأشخاص(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠، ص١٤٢).

وبذلك أصبح التعليم العالي هو الحد الأدنى في عصر المعرفة، ومن ثم فإن الطلب على التعليم العالي سوف يصبح وسيلة للبقاء مع وجود التنافس القوي حول المعرفة في العقود القادمة، وقد أدى ذلك إلى اتجاه معظم دول العالم إلى الطاقة الاستيعابية لبرامج

التعليم العالي بهدف المساهمة الجيدة في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٨، ص ص١٧٣–١٧٤).

حيث إنه من الملاحظ في جميع دول العالم – سواء كانت نامية أو متقدمة – التزايد والتوسع في القبول بالتعليم العالي، مما يفرض ضغوطاً على الحكومات ومؤسسات التعليم العالي، لتحقيق فرص للقبول أوسع وأكثر عدالة حتى يصبح للتعليم دور فعال في الدول النامية؛ حيث لا تزال هذه المجتمعات عاجزة عن تهيئة الفرص لهذا الغرض بسبب نقص الموارد وطبيعة أساليب انتقاء الطلاب للقبول في مؤسسات التعليم العالي، مما يتطلب استخدام طرقاً جديدة لالطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي لأكبر عدد من الشباب، وتحقيق التنوع في صور وأشكال التعليم العالي(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٨، ص١٨٠).

لذلك فقد تحولت سياسات معظم دول العالم– ومنها المملكة العربية السعودية– من تركيز الاهتمام بالفرز لدخول الطلاب للتعليم العالي إلى الاهتمام بمعايير التخرج، فالنظام العام للتعليم العالي بدأ يفسح المجال لإتاحة التعليم للراغبين فيه والاهتمام باحتياجاتهم وظروفهم المتباينة من خلال التنوع فيما يوفره، كما يوفر نقاط متعددة لدخول الطلاب وخروجهم، ومسارات مرنة تصل ما بين تلك النقاط المختلفة.

إن التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة بالمملكة العربية السعودية ضرورة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، تحقيقاً للمسئولية المجتمعية القومية المتعلقة بإتاحة فرص التعليم للجميع، لكن بشرط ألا يتم إنشاء مؤسسة جديدة إلا حسب المواصفات القياسية لإنشاء الجامعات المتقدمة في كل المجالات وعلى كل المستويات، أي الاحتياج إلى الإتاحة والجودة في آن واحد، بحيث تقدم المؤسسات خدمة تعليمية متميزة، وتساهم في استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي، مع ضرورة الاستعانة بالمشاركة المجتمعية والجهود الأهلية والخاصة في هذا المجال.

ومع عجز المؤسسات التقليدية عن تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الراغبين فيه فإن هذه الظاهرة تحتاج إلى حلول غير تقليدية أهمها التحول الرقمي للجامعات من أجل التغلب على مشكلة البعد الجغرافي والوصول بالتعليم الجامعي وخدماته إلى المناطق النائية دون مطالبة الطلاب بالحضور(عبدالسلام، ٢٠١٨، ص٢٩٩)، بما يتيح فرصًا تعليمية

للطلاب ترتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم البرامج والمقررات ودعم عمليات التعليم والتعلم(محرم وكامل، ٢٠١٦، ص٦٢٦).

لذا فقد ظهرت أنماط جديدة من التعليم العالي تعتمد على مبدأ الإتاحة من أهمها: صيغة التعليم الشامل، والتعليم المفتوح، والتعليم الافتراضي، وغيرها، فالتعليم متداخل التخصصات يهدف إلى الترابط بين فروع العلم، استجابة للتطورات في المعرفة وفى طبيعة العمل من ناحية، والتحول من التدريب على اكتساب المهارات النوعية، إلى التركيز على تنمية القدرات والكفايات العقلية العليا(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٨، ص١٨٠).

كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي لتحسين تجربة الطلاب والمحاضرين، على سبيل المثال، من خلال تطوير نظم تعليمية ذاتية التكيف تستجيب لاحتياجات الطلاب، وتوفير محتوى تعليمي مخصص لكل طالب، ويمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الخاصة بأداء الطلاب، وتحديد نقاط القوة والضعف في التعليم والتدريب، ومن ثم تحسين الخطط التعليمية والتدريبية بناءً على هذه البيانات(Benesova,et al, ٢٠١٩).

ويمكن أن يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على تحسين جودة التعليم وتوفير فرص التعليم لعدد أكبر من الطلاب(Gleason, ٢٠١٨, p١٥)، وبالتالي تحسين النتائج الأكاديمية وتطوير المهارات والقدرات اللازمة لسوق العمل في المملكة.

ومن أهم أنماط التعليم العالي هو التعليم الأهلي غير الهادف للربح، والذي تنطلق فلسفته من توفير فرص تعليمية لجميع فئات الطلاب من خلال تقديمها لتعليم مرن برسوم بسيطة، كما توفر الدعم والمساعدات للطلاب(كمال، ٢٠١١، ص٩)، ويسهم التعليم الخاص في تخفيف العبء عن كاهل الدولة في توفير الفرص التعليمية على المستوي الجامعي وإسهام تلك الجامعات الخاصة في تعليم بعض الطلاب القادرين على تحمل مصروفات التعليم الجامعي، كما أنها سوف تحقق نوعا من التنافس العلمي بينها وبين الجامعات الحكومية بما يؤدي إلى تطوير التعليم الجامعي وتقديم خدمة تعليمية أفضل(الدمنهوري، ٢٠١٧، ص٣٨٧).

كما يعبر التعليم الجامعي عن بعد عن عملية تربوية يتم فيها نقل التعليم إلي الطالب عبر الوسائط التقنية المتنوعة بدلا من انتقال الطالب إلي مؤسسة التعليم نفسها، بما يمكن الطالب من المزاوجة بين التعليم والعمل إن شاء(ضحاوي، ٢٠١٧، ص٢٧٨) حيث إنه يقوم على مبدأ إتاحة فرص تعليمية للطلاب، ترتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم البرامج والمقررات ودعم عمليات التعليم والتعلم(محرم وكامل، ٢٠١٦، ص ٦٢٦).

ولزيادة الإتاحة فإن الأمر لا يقتصر على تنوع الأنماط التعليمية، بل يتطلب تطبيق بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة والتي من أهمها: التدويل، والحوكمة، والمسئولية المجتمعية؛ حيث إن التدويل يساعد على تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمؤسسة، وتحسين نوعية برامجها، وتوفير التمويل اللازم لتطويرها، وتضمن الحوكمة وضع الضوابط لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وعدالة توزيعها، والمسئولية المجتمعية تعمل على إعادة هيكلة التخصصات في ضوء احتياجات المجتمع وسوق العمل.

كما تركز برامج المسئولية المجتمعية على التوجه نحو استقلال مؤسسات التعليم العالي، والحق في التعليم مدي الحياة وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وتجديد وتحديث المناهج وفقا لاحتياجات المجتمع وتطوير كفاءة عمليات التدريس وتحقيق الجودة، والسعي إلي زيادة عدد الخريجين لإنتاج القوي العاملة المستقبلية الماهرة وتوافقها مع التيار العام للمجتمع(Ober.Kärchner, ٢٠٢٠, pp٩٥-٩٦) .

وبذلك فثمة عدد من المبررات والشواهد التي تؤكد على أن أنماط التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لا تتناسب وإمكانية إتاحته لعدد أكبر من الطلاب عما هو عليه في الوضع الحالي، ومن هذه المبررات والشواهد ما يلي:

- **الزيادة السكانية والضغوط الاجتماعية، فمعظم أفراد المجتمع في سن التعليم العالي يريدون شهادة جامعية للمكانة الاجتماعية، دون النظر إلى وجود فرصة عمل بكوادرها المختلفة.**
- **تمشياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يستند القبول في التعليم العالي إلى معايير الكفاءة، والقدرة والمثابرة لمن يريد الالتحاق به، ويمكن أن يتم القبول في أي وقت وعلى مدى الحياة (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٨، ص ٥) .**

- **مناهج التعليم الثانوي لا تزود الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل مما يجعل الطلاب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالدراسة الجامعية يواجهون صعوبة في كسب معايشهم، ولهذا فإن الالتحاق ببرامج التعليم العالي هو السبيل لاكتساب هذه المهارات الهامة.**

مشكلة الدراسة:

زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعني زيادة القدرة على استيعاب عدد أكبر من الطلاب في المؤسسات التعليمية العالية في المملكة. ويتم تحقيق هذه الزيادة من خلال العديد من الجهود والإجراءات التي تهدف إلى توفير فرص التعليم العالي لجميع الطلاب في المملكة.

تتضمن هذه الجهود والإجراءات توسيع قاعدة المؤسسات التعليمية العالية في المملكة وزيادة الطاقة الاستيعابية لها، كما يتم تحسين جودة التعليم وتوفير الدعم الأكاديمي والتقني للطلاب والمحاضرين. وتشمل هذه الإجراءات أيضًا استخدام التكنولوجيا والتعلم عن بعد، والتي تمثل وسيلة مهمة لزيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي في المملكة، وتتضمن الإجراءات الأخرى التي تساعد في زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، توفير المنح الدراسية والقروض الأكاديمية للطلاب المحتاجين، وتطوير البرامج الأكاديمية التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل في المملكة.

وتعمل الجامعات والمؤسسات التعليمية العالية في المملكة على توفير بيئة تعليمية تشجع الطلاب على الابتكار والابداع، وتحفيزهم على التفكير خارج الصندوق وتطوير المهارات اللازمة للتعامل مع التحديات المتزايدة في سوق العمل، كما يتم العمل على تحديث المناهج والبرامج الأكاديمية بانتظام لتوفير مهارات جديدة ومتطورة، وتحسين جودة التعليم وتوفير الفرص الأكاديمية للجميع.

وبشكل عام، تعد زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير الموارد البشرية والكوادر الأكاديمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل. وتتطلب هذه الزيادة تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية العالية لتحقيق أهدافها وتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع بشكل عام.

وقدرت دراسة نسبة غير المقبولين في التعليم الجامعي بين حدين أدنى وقدره ٦٨% وأقصى وقدره ٨٣% خلال الفترة بين (١٤١٦/ ١٤١٧هـ – ١٤٢٥/ ١٤٢٦ هـ) وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في خريجي المرحلة الثانوية حول ٨.٨٥% خلال نفس الفترة. في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمقبولين بالتعليم الجامعي ٤.٦٠% وبلغ معدل نمو الفجوة حوالي ١٠.٤٩ خلال الفترة نفسها. (منتدى الرياض الاقتصادي، ١٤٣٨هـ، ٥٤).

وإضافة إلى ما سبق ذكره من مبررات وشواهد تدعو إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، يواجه التعليم عدداً من التحديات والمشكلات التي تقلل من فرص استيعابه لعدد أكبر من الطلاب، من هذه التحديات ما يلي:

- عجز الجامعات السعودية عن ملاحقة المعدلات العالمية لنسب الاستيعاب في هذا التعليم من ناحية، كذا عجزها عن تلبية الحقوق التعليمية المشروعة لأعداد كبيرة من أبناء المجتمع السعودي نظرًا لقلة المعروض من فرص هذا النوع من التعليم من ناحية ثانية.
- التعليم العالي يعاني من تحدى الإتاحة التعليمية، وعدم قدرته عن تلبية الطلب الاجتماعي، وعجز الجامعات السعودية عن استيعاب كل الراغبين في مواصلة هذا النوع من التعليم من حيث المباني والقاعات، والتجهيزات، والإمكانيات التقنية، الأمر الذي استوجب ضرورة البحث عن صيغ تعليمية تحقق التوازن بين استيعاب الراغبين في مواصلة التعليم والإمكانيات دون الإخلال بالكيف.
- ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية، وضرورة التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايد دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب.

وبذلك تتمثل أهداف زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي، في:

- التوسع في إتاحة فرص التعليم العالي لجميع الراغبين فيه تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- الوصول للنسب العالمية لمعدلات القيد بالتعليم العالي.
- تحقيق العدالة في توزيع فرص التعليم العالي على مناطق المملكة.
- إتاحة فرص تعليمية للطلاب في تخصصات جديدة.

- **زيادة فرص الإتاحة في التعليم الفني وتطويره بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.**
- **زيادة أعداد المبعوثين للخارج.**

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في الشكل التالي:

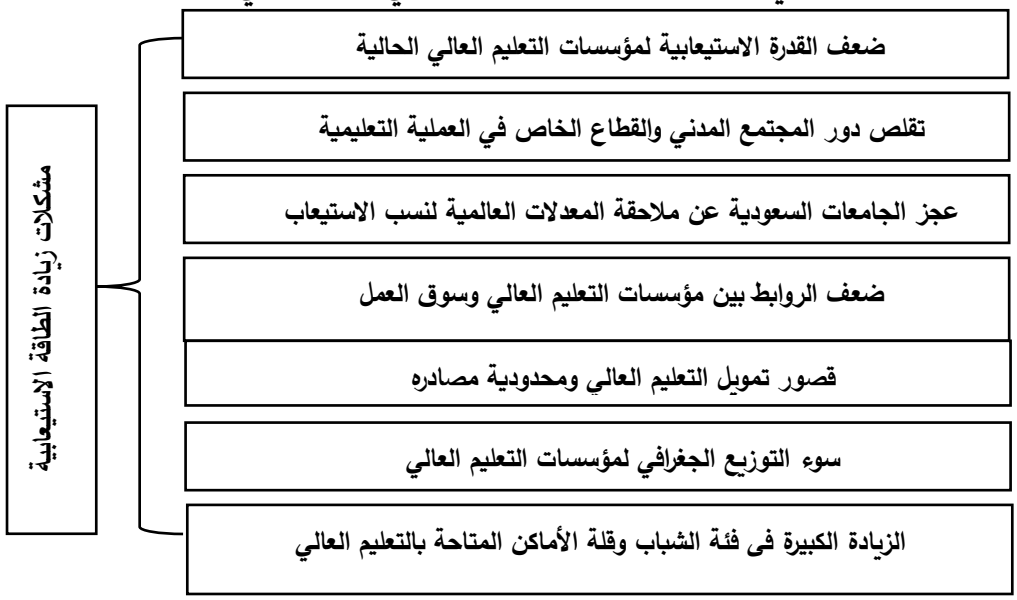

شكل (١) مشكلات زيادة الطاقة الاستيعابية بالتعليم العالي

المصدر: من إعداد الباحثة

وفي ضوء ما سبق: ظهر جلياً للباحثة أن أنماط التعليم العالي الحالية في المملكة العربية السعودية الحكومية والأهلية بصفة عامة لا تكفي لإتاحة هذا النوع من التعليم كمياً وكيفياً، كما لا تتناسب مع زيادة وارتفاع نسبة الالتحاق بمؤسساته، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، فضلاً عن أوضاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لا تلبي كثيراً خطط التنمية المستقبلية مثل رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ومن هنا برزت الحاجة الماسة لدراسة أنماط التعليم العالي، وسبل إتاحته بالقدر اللازم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا المجال.

أسئلة البحث:

يمكن تجسيد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أنماط التعليم العالي لزيادة الطاقة الإستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

١: ما أهم الممارسات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي لزيادة الطاقة الإستيعابية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

٢: ما التصور المقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء كل من الاتجاهات العالمية المعاصرة وظروف المجتمع السعودي؟

منهج الدراسة وأداتها:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي– باعتباره المنهج الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات– وذلك من خلال الوقوف على الإطار الفكري لأنماط التعليم العالي وبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة فيه، فضلاً على آراء أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر بعض الممارسات في أنماط التعليم العالي التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، وصولاً إلى التصور المقترح.

كما استخدمت الدراسة استبانة موجهة إلى عينه بلغت (٨١٢) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا وفوق المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، لمعرفة آرائهم حول أهم الممارسات التي تكفل زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الطلاب من خلال ما يلي:

- **التعرف على أهم أنماط التعليم العالي التي تكفل زيادة عدد المقيدين به.**
- **الإفادة من أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة ومنها (التدويل – الحوكمة – المسئولية المجتمعية).**

- **تحديد آراء أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي حول بعض الممارسات التي تعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.**
- **الوصول إلى تصور مقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في وضع تصور مستقبلي لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي قد يفيد واضعي السياسات ومتخذي القرارات في تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، كما تتبلور أهميتها من خلال:

- **تناولها لقضية مهمة من قضايا التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ألا وهي قضية الإتاحة المرتبطة بزيادة الطاقة الاستيعابية.**
- **الحاجة إلى التنوع في أنماط وبرامج التعليم العالي.**

حيث إنه يتوقع أن يستفاد من هذه الدراسة في صنع تصور لزيادة أعداد المقبولين بمؤسسات التعليم العالي في ضوء ظروف المجتمع السعودي.

- **أنها استجابة للتوجهات العالمية المعاصرة والمؤتمرات والتوصيات التي تنادى بضرورة زيادة فرص الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بأكبر قدر من المرونة.**
- **مواكبة مؤسسات التعليم العالي للتغيرات العلمية والتكنولوجية عن طريق أخذه بالصيغ والبرامج المستحدثة بما يحقق التنوع والمرونة ويكفل زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي.**

مصطلحات الدراسة:

١– التعليم العالي Higher Education:

يعرف التعليم العالي بأنه:

- **"برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة"(باهي وفياض، ٢٠١٩، ص١٥).**
- **كل أنماط التعليم الذي يتم في الجامعات التخصصية، والكليات الجامعية، وكليات الفنون الحرة، والمعاهد المتخصصة الأكاديمية، والتكنولوجية، والشرط الأساسي للقبول بها هو الانتهاء من المرحلة الثانوية، والتي تقبل عامة طلاباً متوسط أعمارهم حول الثامنة عشر، وتؤدى المقررات التي تعطيها إلى شهادة الدبلوم فوق المتوسط أو درجة البكالوريوس، والليسانس(فليه، ٢٠١٤، ص ص١١٣–١١٤).**

ويقصد بالتعليم العالي إجرائيا في هذه الدراسة: المؤسسات التعليمية التي تشمل الكليات الجامعية الحكومية، والأهلية، والمعاهد العليا، والمعاهد فوق المتوسطة، ويلتحق بها خريجو التعليم الثانوي، ممن هم في سن ١٨ عاماً في الأساس سواء مدة الدراسة بها سنتان والتي تمنح شهادة الدبلوم فوق المتوسط أو مدة الدراسة بها أربع سنوات، وتمنح درجة الليسانس أو البكالوريوس بحسب تخصصات الطلاب علمية أو أدبية.

٢– أنماط التعليم العالي Higher Education Patterns:

النمط (جمع أنماط ونماط): وهو الطريقة والأسلوب والصنف والنوع(سيد احمد، ٢٠٠٩، ص٥٩٢)، وهما الطريقة أو الأسلوب، والصنف أو النوع أو الطراز من الشيء(مجمع اللغة العربية، ٢٠١٢، ص٦٨١).

وتعرف الأنماط اصطلاحاً بأنها:

- **صيغ وأشكال جديدة للتعليم العالي تسمح بزيادة أعداد الطلاب الشباب للقيد بالتعليم العالي(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٨، ص ١٧٩).**
- **التنوع في مؤسسات التعليم العالي، بما يتيح تنوعًا أكبر في فرص التعلم، وتنوعًا في المؤهلات، وتنوعًا في المناهج، وتنوعًا في هياكل مسارات التعلم للطلاب، وتنوعًا في أشكال دعم الطلاب أي وجود مزيج من مؤسسات التعليم العامة والخاصة والقائمة**

على الشراكة بين المؤسسات العامة والخاصة، والجامعات الافتراضية، والجامعات المفتوحة، والمعاهد الفنية. حيث يمكن للطلاب أن يحددوا اختياراتهم بين المنفعة وملاءمة المكان، والجودة، والسعر، وأن يحصلوا على المؤهلات من مؤسسة واحدة أو من عدة مؤسسات(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤، ص١٤٣).

وتعرف الدراسة أنماط التعليم بأنها: جميع الصيغ تعليمية التي تتيح فرصًا أكبر لالتحاق الطلاب بها وفقا للشريحة العمرية المقابلة (١٨–٢٣).

٣- زيادة الطاقة الاستيعابية:

تعرف زيادة الطاقة الاستيعابية بأنها:

- **أن يكون التعليم العالي والجامعي متاحاً للجميع، وأن يفتح أبوابه لكل القادرين عليه والراغبين فيه، تبعاً لكفاءاتهم، والتخلي عن كل صور التمييز أو التحيز بسبب أي عامل من عوامل الإعاقة أو التعويق البدني، أو الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فكل من تتوافر لديه القدرة المعرفية والرغبة له الحق في هذا التعليم(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٨، ص ١٧١).**
- **مسئولية المجتمع في توفير فرصة التعليم الجامعي أمام كل صاحب حق فيه، متى توفرت لدية الرغبة في الحصول على هذا النوع من التعليم، ويمتلك القدرة على الإفادة من هذه الفرصة في تطوير ذاته وتنمية معارفه، وصقل مهاراته، مع إزالة أية معوقات من شأنها أن تحول بين الفرد – أي فرد – وبين حقة المشروع في الحصول علي فرصة التعليم العالي(الحميدي، ٢٠١٥، ص٤٤٢).**

ويقصد بزيادة الطاقة الاستيعابية في هذه الدراسة: توفير فرصة الحصول على مؤهل عال لكل فرد، وإزالة المعوقات التي تحول بين الأفراد والتحاقهم بمؤسسات التعليم العالي.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تمثلت في الإطار الفكري لأنماط التعليم العالي، وواقعه في المجتمع السعودي، فضلاً عن التعرف على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال التعليم العالي والمتمثلة في التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية.

الحدود البشرية: تمثلت في عينة بلغت (٤٠) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والأهلية والمعاهد العليا وفوق المتوسطة.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على تطبيق الاستبانة بمؤسسات التعليم العالي بمناطق المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تعرضت لجانب أو لآخر من جوانب الدراسة، والتي تم الرجوع إليها تحليلاً لبعض مساهماتها في تكوين الإطار النظري للدراسة الحالية وتمهيدًا لأعداد الدراسة الميدانية لها وتم تصنيف هذه الدراسات إلى محورين، أولهما دراسات تهتم بأنماط التعليم العالي، وثانيهما دراسات تهتم بالاتجاهات العالمية المعاصرة في التعليم العالي، وفيما يلي عرضُ لهذه الدراسات وفقًا للترتيب الزمني التصاعدي من الأقدم إلى الأحدث، من حيث الأهداف، والمنهج المستخدم، وأهم النتائج، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا: دراسات اهتمت ببعض أنماط التعليم:

١- بحث الشلاش(٢٠٠٦) بعنوان: توظيف نظام التعليم المفتوح لاستيعاب الطلب على كلية البنات في المملكة العربية السعودية:

هدف البحث إلى التوصل لسبل مواجهة الطلب الاجتماعي المتصاعد على التعليم العالي وبخاصة من الفتاة السعودية، واستخدم المنهج الوصفي، وقدم تصوراً مقترحاً لنظام التعليم المفتوح لاستيعاب الطلب المتزايد على كلية البنات، وتوصل إلى أن التعليم المفتوح يوفر فرص التحاق الفتيات السعوديات بالتعليم العالي نظراً لانخفاض تكاليفه، وتوافر عنصر المرونة، وقدرته على الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية.

٢- دراسة الكمياني(٢٠٠٦) بعنوان: أنماط التعليم العالي في سلطنة عمان رؤية مقترحة لتلبية الحاجات المجتمعية المتغيرة:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم التحديات المحلية والعالمية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في سلطنة عمان، وكذلك واقعه، والتعرف على التجارب العربية والعالمية المطبقة للأنماط الجديدة في التعليم العالي، مع وضع رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي في سلطنة عمان تلبي الطلب الاجتماعي عليه من جهة وتستجيب للحاجات المجتمعية المتغيرة من جهة أخرى.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى وضع عدد من السيناريوهات التي توضح الرؤية المستقبلية لأنماط التعليم العالي في سلطنة عمان، وافترض السيناريو الأول استمرار واقع التعليم العالي في سلطنة عمان كما هو عليه وقت الدراسة، أما السيناريو الثاني يفترض قيام مؤسسات التعليم العالي وقت الدراسة بتطبيق الأنماط التعليمية غير التقليدية إلى جانب التعليم التقليدي، والسيناريو الثالث إنشاء جامعة عمان الافتراضية المستقلة، والسيناريو الرابع تطبيق التعليم الموازي والتعليم التعاوني (التشاركي) في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، والسيناريو الخامس إنشاء جامعة أهلية غير ربحية.

٣- بحث الشرقاوي(٢٠٠٧) بعنوان: " الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح كأحد مستحدثات التعليم الجامعي الخاص (دراسة تحليلية)

هدف البحث إلى التعرف على أهم العوامل التي يتحدد في ضوئها الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح، وأهم المعوقات التي تحول دون تلبية هذا النوع من التعليم للطلب المتزايد عليه، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح هي استحداث برامج غير تقليدية، والتوسع في إنشاء مراكز التعليم المفتوح داخل الجامعات القائمة، والتوعية ببرامج التعليم المفتوح داخل المجتمع، ومراعاة احتياجات سوق العمل، والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والجامعي الأخرى، والشراكة في إدارة مراكز التعليم المفتوح.

٤- بحث إسماعيل(٢٠٠٨) بعنوان: " مدى استفادة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من الصيغ الجامعية الحديثة في عصر المعلوماتية".

هدف البحث إلى تقديم مجموعة من الصيغ والأشكال الجديدة للتعليم العالي والتي أفرزتها المتغيرات العالمية الحديثة تتناسب مع واقع المجتمع السعودي لتستفيد منها مؤسسات التعليم العالي بغرض تطويرها وتحديثها لتتواكب مع متغيرات العصر ومستجداته، واستخدم البحث

المنهج الوصفي، وتوصل إلى مجموعة من الصيغ التي يمكن استحداثها في مجال التعليم العالي للتكيف مع مستجدات العولمة ومنها (التناوب بين الدراسة والعمل . الجامعات المفتوحة . التعليم الإلكتروني . الجامعات المنتجة. جامعات البيئة . جامعات السوق . التعليم المتمازج).

٥- دراسة حتاتة(٢٠١٠). بعنوان: نظام الجامعة الافتراضية في كندا وآليات الإفادة منه في إنشاء مراكز للتعليم الافتراضي في الجامعات المصرية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجامعة الافتراضية والأسباب التي دعت إلى ظهورها، وفلسفتها ونظامها الإداري، ومصادر التمويل ونظام التقويم بها، والوقوف على واقع الجامعة الافتراضية في كندا في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك واقع التعليم الافتراضي في مصر في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه، ثم وضع تصور مستقبلي لإنشاء مراكز للتعليم الافتراضي في الجامعات المصرية في ضوء الخبرة الكندية والدراسة الميدانية.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، مع الاستعانة بأسلوب تحليل النظم وأسلوب دلفاي، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مستقبلي لإنشاء مراكز للتعليم الافتراضي بالجامعات المصرية موضحاً به فلسفة وأهداف التعليم الافتراضي، ونظام القبول والتسجيل، والبنية الأساسية، والبرامج والمقررات، والفئات المستهدفة، والتنظيم الإداري، ومصادر التمويل، والتقويم.

٦- دراسة راضي(٢٠١٧) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي لجامعة افتراضية مصرية على ضوء خبرات بعض الدول.

هدفت الدراسة التعرف على الأطر النظرية للجامعة الافتراضية في الفكر التربوي المعاصر، وكذلك خبرات بعض الدول في التخطيط لجامعة افتراضية، وجهة نظر الخبراء حول محاور الجامعة الافتراضية المقترحة، ثم وضع خطة استراتيجية مقترحة لإنشاء جامعة افتراضية مصرية.

واستخدمت الدراسة أسلوب المقارنة، مع الاستعانة بأسلوب دلفاي، وأسلوب التحليل البيئي SWOT، وتوصلت إلى وضع خطة استراتيجية مقترحة لجامعة افتراضية مصرية متضمنة عدة محاور وهي الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية والقيم، وسياسة القبول والالتحاق، والإدارة والتمويل، والبرامج الأكاديمية ووسائط التعليم، ونظام التقويم، وضمان الجودة، وأعضاء هيئة التدريس.

٧- دراسة بونجو(Pongo, ٢٠١٨) بعنوان "توفير حلول بديلة لتحديات القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول الحالية التي تواجه التعليم العالي في غانا"

هدفت الدراسة إلى استكشاف حلولاً بديلة لتحديات القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول الحالية التي تواجه التعليم العالي في غانا. وجهت ثلاثة أسئلة بحثية لتحقيق هدف الدراسة:

١- ما هو الوضع الحالي فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم العالي والقدرة على تحمل تكلفته؟

٢- ماذا يعتقد الأفراد من مختلف المجموعات، بما في ذلك الأكاديميون وواضعو السياسات والطلاب وأصحاب المصلحة الآخرون فيما يتعلق بتحسين إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف؟

٣- كيف يمكن بناء مجموعة من هؤلاء الأفراد للمضي قدماً في تنفيذ الأفكار الجديدة الناتجة في هذه العملية؟

تم استخدام الطرق النوعية لجمع البيانات. شارك حوالي ٢٣ من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الطلاب وأولياء الأمور والمعلمون وقادة المجتمع وصانعو السياسات والمهنيون وخبراء التعليم الأجانب، إما في مناقشة جماعية مركزة أو مقابلات فردية.

وتوصلت الدراسة إلى أن من أبرز تحديات إمكانية الوصول للتعليم العالي: الفشل في اجتياز الاختبارات الثانوية العليا الموحدة لغرب إفريقيا (WASSE)، ونقص التمويل لمساعدة غالبية الطلاب الذين يأتون من منازل فقيرة، وعدد أقل من الجامعات الحكومية وارتفاع تكلفة الجامعات الخاصة. وأوصت الدراسة بضرورة تنقيح المناهج الدراسية على جميع المستويات لتعكس الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لغانا وبأن تقدم المؤسسات المالية قروضًا مضمونة من الحكومة لطلاب التعليم العالي.

٨- بحث برويس(Brewis, ٢٠١٩) بعنوان "الوصول العادل إلى التعليم العالي وخطابات التنمية: تحليل السياسات من إندونيسيا"

هدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين سياسات الوصول العادل وخطابات التنمية من خلال تحليل سياسات إصلاح التعليم العالي في إندونيسيا (من ١٩٩٨ حتى الآن). وتحديد مدى دعم سياسات إصلاح نظام التعليم العالي الإندونيسي لما بعد عام ١٩٩٨ (مثل أحكام المنح

الدراسية واستخدام حصص القبول) الوصول العادل إلى التعليم من حيث إمكانية الوصول والتوافر والأفقية.

واستخدم البحث منهج تحليل المحتوى النوعي من خلال تحليل وثائق خمسة قوانين/ لوائح، باستخدام معايير الوصول والتوافر والأفقية لتحديد مدى الوصول العادل للطلاب من خلفيات اجتماعية اقتصادية أقل ومن مناطق متخلفة.

وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- **يجب الاعتراف بأن الإصلاح لا يهدف إلى معالجة الوصول العادل في النظام بشكل عام، حيث إنه يرتبط فقط بفئة صغيرة من مؤسسات التعليم العالي الحكومية.**
- **تم تناول إمكانية الوصول بشكل صريح في القانون من خلال أحكام القدرة على تحمل التكاليف للتعليم.**
- **لا يتناول قانون المعلمين والمحاضرين ٢٠٠٥/١٤ توفير التعليم العالي في حد ذاته، وبالتالي لا يتناول أبعاد توافر إمكانية الوصول العادل وإمكانية الوصول إليها.**
- **تم تقويض إمكانية الوصول العادل من خلال إنشاء جامعات تابعة للبنك المركزي الأوروبي تخفف من اللوائح الوزارية التي تضع حد أقصى لطلابها.**

ثانيًا: دراسات اهتمت ببعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في التعليم العالي (التدويل - الحوكمة - المسئولية المجتمعية):

١- بحث مادير واخرون(Mader, et al, ٢٠١٣) بعنوان" إدارة التغيير الفعال والحوكمة وسياسة التحول المستدام في التعليم العالي"

هدف البحث إلى التعرف على إدارة التغيير الفعال والحوكمة وسياسة التحول المستدام في التعليم العالي من أجل دمج الاستدامة في الأنشطة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي من خلال التحول الذي يركز على المحاسبة المستدامة والإدارة ويركز البحث تركيزًا خاصًا على نتائج الدراسة الدولية الحديثة التي أجريت على ١٨٨ من القادة في الاستدامة بالجامعات في أستراليا والمملكة المتحدة والجزء الأوربي وأمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا, واستخدم البحث المنهج الوصفي وتوصل إلى تحديد إطار متكامل لمعالجة التنمية المستدامة في المناهج الجامعية والبحوث وأنشطة الإدارة والعمليات باستمرار وبشمولية من خلال نهج مؤسسي كامل وتحديد التحديات الأساسية لإدارة التغيير الفعال والقيادة والحوكمة لمبادرات التحول المستدام في الجامعات والكليات.

٢- بحث الشمري(٢٠١٤) بعنوان: " تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض"

هدف البحث إلى التعرف على دور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من تقدير قيادتها لهذا الدور، مع تقديم مقترحات تطوير أداء الجامعات في هذه الجانب، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى ضرورة توسيع دائرة العمل بالمسئولية المجتمعية التي قصرتها الجامعات على عمادات ومراكز خدمة المجتمع والانتقال بهذه المسؤولية إلى الدائرة الأوسع التي تجعل منها ثقافة عامة للجامعة يتبناها الجميع وعلى كل المستويات.

٣- دراسة السوادي(٢٠١٥) بعنوان "الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية (تصور مقترح)"

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية, واتبعت الدراسة المنهج الوصفي, وتوصلت إلى أن درجة تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات السعودية جاءت بدرجة (ضعيفة), وأن القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية لديهم إدراك بدرجة (عالية جداً) لأهمية تطبيق الحوكمة الرشيدة, كما أن غالبية أفراد العينة من القيادات الأكاديمية يدركون بدرجة (عالية) أن هناك معوقات عديدة تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة, واقترحت الدراسة مراجعة وتحديث اللوائح التنظيمية والسياسات التشريعية الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية بما يتلاءم مع أهداف ومتطلبات الحوكمة الرشيدة ونظم الجودة والاعتماد الأكاديمي, وإنشاء مركز استشاري في الجامعات تحت مسمى مركز الحوكمة الأكاديمي يتبع لوكالة الجامعة للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع ويتكامل مع عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٤- بحث صوالحة(٢٠١٦) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات"

هدف البحث إلى التعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في ضوء متغيرات الجنس ونوع الجامعة وجنسية الطالب والتحصيل الأكاديمي والمستوى الدراسي، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة

الجامعة جاء مرتفعًا في حالة المقياس الكلي وجميع المجالات الفرعية الثلاثة، كما أظهرت أن الإناث يتفوقن على الذكور في المسؤولية الاجتماعية.

٥- بحث مغاوري(٢٠١٦) ربعنوان " تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات"

هدفُ البحث تقديم تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري حيث إن عملية تدويل التعليم الجامعي من أهم عوامل تطوير التعليم الجامعي وتحقيق القدرة التنافسية له.

وكان من بين أهم نتائجه أن تدويل التعليم الجامعي يعد عنصراً أساسياً في تحسين رئيس الجامعات المصرية في التصنيفات الدولية، وأنه رغم المحاولات المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري. هناك عدة تحديات تواجه تدويل التعليم الجامعي المصري من أهمها غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي في مصر، وندرة وجود فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية.

٦- دراسة علي(٢٠١٦) بعنوان: الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل الجامعات وانعكاساتها على تطوير التعليم الجامعي المصري (دراسة مستقبلية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على: السياقات التاريخية والمفاهيمية الخاصة بحركة تدويل الجامعات، والاتجاهات العالمية المعاصرة في التدويل الداخلي والتدويل الخارجي للجامعات، بالإضافة إلى التعرف على واقع التدويل الداخلي والتدويل الخارجي في الجامعات الحكومية المصرية، ووضع عدة سيناريوهات مستقبلية محتملة لانعكاسات حركة تدويل الجامعات على التعليم الجامعي الحكومي في مصر.

واستخدمت الدراسة عدداً من المناهج والأساليب البحثية، وهي المنهج الوصفي واستخدام طريقة لوكود التحليلية للتنبؤ المستقبلي، إضافة للاعتماد على طريقة السيناريوهات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: غلبة الطابع المركزي بين البرامج الأكاديمية وبيئتها المحلية وواقعها التطبيقي، ضعف تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين الجامعات المصرية والأجنبية.

وقامت الدراسة بوضع ثلاثة سيناريوهات وهى: الامتدادي، والابتكاري وسيناريو الأزمات، ثم قامت الدراسة بتحديد التقديرات الاستراتيجية لعوامل التبديل والإحلال بين السيناريوهات البديلة، وتحديد السيناريو الأكثر احتمالاً وتمثيلاً لمستقبل تدويل الجامعات الحكومية.

٧- دراسة الحاجي(٢٠١٧) بعنوان "رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مقدمة للمسئولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل من خلال التعرف على الأسس النظرية للمسئولية المجتمعية للجامعات في الأدب التربوي المعاصر، والكشف عن درجة (توفر– أهمية) ممارسات المسئولية المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق هذه الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير الجنسية ووجود فروق وفقاً لمتغير الدرجة العلمية والجنس، والكلية، وفى ضوء ذلك تم وضع رؤية مقترحة للمسئولية المجتمعية تعتمد على ترسيخ ثقافة المسئولية المجتمعية في المجتمع الخارجي، وتقسيم برامج المسئولية إلى برامج داخلية وأخرى خارجية في ضوء إمكاناتها وقدراتها، تم مراجعة البرامج في ضوء الخبرة التي اكتسبتها الجامعة أثناء التطبيق والاستفادة من آراء أصحاب المصالح فيما قدمته الجامعة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لأوجه الشبه والاختلاف، ولجوانب الإفادة من هذه الدراسات، وذلك على النحو التالي:

- أولاً: أوجه التشابه:

تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في النواحي الآتية:

١- الاهتمام بدراسة بعض أنماط التعليم العالي الحديثة كالتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي، وتشابهت معها في بعض جوانب الإطار النظري، ورصد بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة.

٢- الاهتمام ببعض قضايا تطوير وتحديث التعليم العالي.

٣- التركيز على تخطيط التعليم العالي.

٤- التعرف على بعض أنماط التعليم العالي والتي تزيد من إتاحته.

٥- الاعتماد في بناء التصور المقترح على آراء أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي.

٦- التركيز على أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة.

- ثانياً: أوجه الاختلاف:

يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة على النحو الآتي:

١- الهدف: حيث إن جميع الدراسات السابقة كان لها أهدافٌ تختلف عن أهداف الدراسة الحالية وهى زيادة الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم العالي لأكبر عدد من الطلاب في الشريحة العمرية (١٨-٢٣)، مع إزالة العوائق التي تحول دون حصول الطلاب على هذه الفرصة.

٢- الربط بين أنماط التعليم العالي واتجاهات (التدويل – الحوكمة – المسئولية المجتمعية)، حيث لا توجد في الدراسات السابقة – على حد علم الباحثة – دراسة قامت بالربط بين الإتاحة وتلك الاتجاهات، وهذا ما يوضح أهمية الدراسة الحالية.

٣- أداة الدراسة: تختلف أداة الدراسة عن أدوات الدراسة السابقة من حيث الهدف والعبارات.

٤- العينة: اختلفت عينة الدراسة عن الدراسات السابقة حيث إنها قد جمعت بين آراء جميع أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ولم تقتصر على فئة معينة.

٥- حدود الدراسة: تختلف حدود الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الحدود الموضوعية والبشرية والميدانية.

- ثالثاً: أوجه الإفادة:

ويمكن تلخيص أوجه الإفادة من الدراسات السابقة على النحو الآتي:

١- أن الدراسات السابقة كانت منطلقًا للدارسة النظرية والميدانية للكشف عن بعض أنماط التعليم الحديثة في مؤسسات التعليم العالي ومحاولة تأصيلها.

٢- التأكيد على أهمية الدراسة، ومواكبتها للتوجهات العالمية المعاصرة.

٣- الإفادة من نتائج البحوث والدراسات السابقة، والبناء عليها حتى لا يكون هناك إهدار للطاقات البحثية.

٤- التعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة لبعض الأنماط التعليمية.

٥- الاستفادة منها في صياغة الدراسة الميدانية.

٦- تحديد مشكلة الدراسة.

٧- التعرف على أهم أنماط التعليم العالي التي تكفل زيادة إتاحته.

٨- التعرف على أبعاد الإتاحة والاتجاهات العالمية المعاصرة.

٩- إعداد الهيكل العام للدراسة.

١٠- استخلاص بعض قضايا ومشكلات الإتاحة.

- رابعاً: أوجه التمايز:

تمايزت الدراسة الحالية عن جل الدراسات السابقة في الآتي:

١- طرق زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية.

٢- وضع تصور مقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في ضوء ظروف المجتمع السعودي.

إجراءات الدراسة الميدانية:

بدأت الدراسة الميدانية بتحديد الهدف من الدراسة، وأداتها، وحساب صدق وثبات الأداة، وإجراءات وصعوبات تطبيق الأداة، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وفيما يلي توضيح لكل منها:

١- أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى تحديد درجة الأهمية النسبية لبعض الممارسات التي تزيد من الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، وتحديد الفروق بين المتوسطات الحسابية لأفراد العينة بحسب متغيرات النوع، والتخصص، والمنصب الإداري، والدرجة العلمية.

٢- أداة الدراسة الميدانية:

تم تصميم استبانة للتعرف على الأهمية النسبية لبعض أنماط التعليم العالي التي تكفل زيادة الطاقة الاستيعابية له بالمملكة العربية السعودية في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية – من وجهة نظر أفراد العينة – وكذلك إمكانية تطبيقها في ضوء ظروف المجتمع السعودي، وكانت أسئلة الاستبانة مغلقة، وينتهي كل محور بسؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة ما يرونه مناسبا من عبارات، وتتكون الاستبانة من أربعة محاور.

(التعليم الحكومي – التعليم الأهلي والخاص– التعليم الإلكتروني – التعليم المفتوح)، في ضوء اتجاهات (التدويل – الحوكمة – المسئولية المجتمعية)

حيث تضمنت الصفحة الأولى من الاستبانة عنوان الدراسة، وهدفها الرئيسي، وأهم المصطلحات، وإرشادات التطبيق، وتحديد المطلوب من السادة المحكمين لاستطلاع آرائهم والتعرف على مقترحاتهم لتحكيم الاستبانة، وتحديد مدى (ملاءمة صياغات العبارات – انتماء العبارات لكل محور – التعديل المقترح للعبارات).

٣- صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- حساب درجة الصدق لأداة الدراسة: ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- الصدق الخارجي (الظاهري) Face Validity لأداة الاستبانة:

تم حساب صدق الاستبانة في البداية باستخدام الصدق الخارجي (الظاهري) Face Validity من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والخبرة من السادة أساتذة الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة بكليات التربية للقيام بتحكيمها، لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول الاستبانة وفقراتها من حيث درجة ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة وأهدافها، وصدقها في الكشف عن المعلومات المنشودة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمحور التي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرة وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف أو تعديل العبارات والنظر في تدرج المقياس، ومدى ملاءمته وغير ذلك مما يرونه مناسباً.

وقد جاءت نتائج التحكيم بأن هناك اتفاق كبير بين آراء السادة المحكمين على ارتباط عبارات الاستبيان بالهدف منه، ومن ثم تمثلت أهم الملاحظات ومقترحات السادة المحكمين في اختصار بعض العبارات المصحوبة بشرح تفسيري لا داعي له، وإعادة صياغة بعض العبارات المركبة والغامضة، وحذف بعض العبارات المكررة والتي تعطي نفس المعنى، ونقل بعض العبارات من محور لآخر، وإعادة صياغة بعض الكلمات وتصنيف عبارات كل نمط إلى اتجاهات، ويتضح ذلك من المقارنة بين الصورة المبدئية والصورة النهائية للاستبيان.

وبناءً على آراء السادة المحكمين ومقترحاتهم تم إجراء بعض التعديلات على الاستبيان وإعداده في صورته النهائية ثم عرضه على السادة الأساتذة المشرفين لاستطلاع الصورة النهائية للاستبيان وتتضمن صفحة الغلاف لبيان موضوع الدراسة وأهدافها ومصطلحاتها، وإرشادات التطبيق، والبيانات الأساسية لأفراد العينة، كما تضمنت حساب

الأهمية النسبية لكل عبارة، حيث تمثل الدرجة (٥) أعلى أهمية نسبية وتمثل الدرجة (١) أقل أهمية نسبية ويوضح الجدول التالي وصف أداة الدراسة الميدانية:

جدول (١) وصف أداة الاستبانة

الأنماط	الاتجاه	عدد عبارات المحور	%
النمط الأول: التعليم الحكومي	التدويل الحوكمة المسئولية المجتمعية	٢٦	٤٠
النمط الثاني: التعليم الأهلي والخاص	التدويل الحوكمة المسئولية المجتمعية	١٢	١٨
النمط الثالث: التعليم الإلكتروني	التدويل الحوكمة المسئولية المجتمعية	١٦	٢٥
النمط الرابع: التعليم المفتوح	التدويل الحوكمة المسئولية المجتمعية	١١	١٧
الإجمالي		٦٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن: الاستبانة احتوت على (٦٥) عبارة في أربعة أنماط واحتوى كل نمط على ثلاثة اتجاهات، وقد جاءت عبارات المحور الأول في المرتبة الأولى بنسبة ٤٠%، وذلك لانتشار هذا النوع من التعليم، بينما جاءت عبارات المحور الثالث في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥%، بينما جاءت عبارات المحور الثالث والرابع في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

- **صدق المحتوى (صدق الاتساق الداخلي) Internal Consistency Validity**

يقصد بصدق المحتوى مدى تمثيل عبارات المقياس تمثيلا جيدا للمراد قياسه من المحتوي(Creswell, ٢٠١٢, p٦١٨) ويمكن التعرف على مدى اتساق أداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين العبارات والمحور الذي تنتمي له كل عبارة باستخدام معامل ارتباط بيرسون Person Correlation)، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (٢) صدق أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٥٧	١٤	٠,٥٩	٢٧	٠,٥٣	٤٠	٠,٦٩	٥٣	٠,٧١
٢	٠,٦٠	١٥	٠,٦١	٢٨	٠,٦٥	٤١	٠,٦٩	٥٤	٠,٦٤

٣	٠,٦١	١٦	٠,٦٣	٢٩	٠,٥٧	٤٢	٠,٦٦	٥٥	٠,٧٠
٤	٠,٦٣	١٧	٠,٥٤	٣٠	٠,٦١	٤٣	٠,٦٥	٥٦	٠,٧٨
٥	٠,٥٦	١٨	٠,٥٨	٣١	٠,٤٨	٤٤	٠,٧٠	٥٧	٠,٨١
٦	٠,٦٢	١٩	٠,٦٥	٣٢	٠,٥٨	٤٥	٠,٦٨	٥٨	٠,٨٢
٧	٠,٥٤	٢٠	٠,٦٥	٣٣	٠,٧٠	٤٦	٠,٥١	٥٩	٠,٨١
٨	٠,٦٠	٢١	٠,٥٤	٣٤	٠,٦٩	٤٧	٠,٦٦	٦٠	٠,٧٩
٩	٠,٦٢	٢٢	٠,٦٣	٣٥	٠,٦١	٤٨	٠,٧٢	٦١	٠,٨١
١٠	٠,٦٥	٢٣	٠,٦٠	٣٦	٠,٥٤	٤٩	٠,٦٩	٦٢	٠,٨٢
١١	٠,٦٥	٢٤	٠,٦٨	٣٧	٠,٦٢	٥٠	٠,٦٨	٦٣	٠,٨٢
١٢	٠,٦٥	٢٥	٠,٥٩	٣٨	٠,٥٧	٥١	٠,٧٧	٦٤	٠,٨٢
١٣	٠,٥٢	٢٦	٠,٥٧	٣٩	٠,٦٧	٥٢	٠,٧٤	٦٥	٠,٨١

يتضح من الجدول السابق أن: جميع عبارات الاستبيان ترتبط بالمحور الذي تنتمي له بمعامل ارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١) وهو ما يؤكد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ب- الثبات Reliability:

تم حساب الثبات Reliability بطريقة ألفا كرو نباخ (Cornbrash's alpha)، ويوضح الجدول التالي ثبات محاور الاستبانة.

جدول (٣) ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ

الأنماط	معامل ألفا كرونباخ للثبات	درجة الصدق	مستوي الثبات
النمط الأول: التعليم الحكومي	٠,٩٢	٠,٩٦	مرتفع
النمط الثاني: التعليم الأهلي والخاص	٠,٨٣	٠,٩١	مرتفع
النمط الثالث: التعليم الإلكتروني	٠,٩٢	٠,٩٦	مرتفع
النمط الرابع: التعليم المفتوح	٠,٩٤	٠,٩٧	مرتفع
إجمالي الاستبانة	٠,٩٧	٠,٩٨	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن: معاملات ثبات كل محور من محاور الاستبانة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، وبشكل عام فإن معدل الثبات الإجمالي للمحاور مرتفع جداً حيث بلغ الصدق الإجمالي (٠,٩٨)، وبلغ الثبات الإجمالي (٠,٩٧)، وهذا يدل على إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية.

٤- إجراءات وصعوبات تطبيق الاستبيان:

تضمنت إجراءات تطبيق الاستبيان:

- **توزيع استمارات الاستبيان على السادة أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بالجامعات السعودية.**
- **تجميع استمارات الاستبيان التي تم توزيعها واستبعاد غير الصالح منها.**

وقد واجهت الباحثة عدة صعوبات أثناء التطبيق تمثلت في ما يلي:

- **نقص الدافعية لدى بعض أفراد العينة لملء الاستبانة.**
- **نظراً للعدد الكبير لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ولطبيعة عمل أعضاء هيئة التدريس ومهامهم واجهت الباحثة صعوبة في الوصول إليهم والحصول على الاستبانة بعد توزيعها.**

٥- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والمعاهد العالية وفوق المتوسطة، وتم اختيار عينة الدراسة منهم، والتي يمكن توضيح توزيعها وفقاً لمتغيرات الدراسة الخمسة فيما يلي:

أ- وصف العينة بحسب النوع

ويوضحه الجدول التالي:

جدول (٤) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٤٥٦	٥٦,٢
أنثى	٣٥٦	٤٣,٨
الإجمالي	٨١٢	١٠٠,٠

بالنظر للجدول السابق يتضح أن: نسبة أفراد العينة من الذكور تبلغ ٥٦,٢% في حين أن نسبة الإناث تبلغ ٤٣,٨% وعليه يمكن القول بأن نسبة الذكور تزيد عن الإناث بنسبة ١١,٤% ويرجع ذلك إلى أن أعداد الذكور أكبر من أعداد الإناث في مجتمع الدراسة.

ب- وصف العينة بحسب التخصص

ويوضحه الجدول التالي:

جدول (٥) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
نظري	٤٩٦	٦١,١
عملي	٣١٦	٣٨,٩
الإجمالي	٨١٢	١٠٠,٠

بالنظر للجدول السابق يتضح أن: نسبة أفراد العينة من التخصصات النظرية تبلغ ٦١,١% في حين أن نسبة أفراد العينة من التخصصات العملية ٣٨,٩%، وقد يرجع ذلك إلى زيادة أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية.

ج– وصف العينة بحسب الدرجة العلمية:

ويوضحه الجدول التالي:

جدول (٦) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	٣٨٤	٤٧,٣
أستاذ مشارك	٢١٦	٢٦,٦
أستاذ	٢١٢	٢٦,١
الإجمالي	٨١٢	١٠٠,٠

يتضح من الجدول السابق أن: نسبة أفراد العينة من درجة أستاذ تبلغ (٢٦,١%) ومن درجة أستاذ مساعد (٢٦,٦%) ومن درجة مدرس (٤٧,٣%)، وقد يرجع ذلك إلى أن أعداد المدرسين أكبر من أعداد الأساتذة والأساتذة المساعدين.

ثانياً: التحليل الإحصائي للنتائج:

تم التحليل الإحصائي للنتائج من خلال تحديد أساليب المعالجة الإحصائية، ثم إجراء التحليل الإحصائي للنتائج وفيما يلي توضيح لكل منها:

١- أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد تطبيق الاستبانة وتجميعها تم تفريغها في جداول لحصر التكرارات ومعالجتها إحصائياً من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل الإحصائي:

أ- النسبة المئوية في حساب التكرارات: حيث تعد النسبة المئوية أكثر تعبيراً من الأرقام الخام.

ب- الوزن النسبي: لتحديد مستوى الموافقة أو مستوى الإجابة على كل عبارة من عبارات الاستبانة، والوزن النسبي يساوى التقدير الرقمي على مجموع أفراد العينة، ويساعد الوزن النسبي في تحديد الموافقة على كل عبارة وترتيب العبارات حسب الوزن النسبي لكل منها. وتم حساب التقدير الرقمي عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة وفقاً لطريقة ليكرت، وتمثل المعادلة التالية كيفية حساب الوزن النسبي(السيد، ١٩٨٦، ص٣١٩):

$$\text{weighted mean} = \frac{\sum (x_i \, w)}{n}$$

حيث:

Xi **= التكرار المقابل لكل استجاب.**

w = الدرجة المقابلة لكل استجابة.

n = إجمالي عينـة الدراسـة.

ويتحدد مستوى الموافقة من خلال المعادلة التالية:

مدى ليكرت للاستجابات (١ – n) =÷ ١ – ٥ = n÷ ٠.٨٠ = ٥من المدى الكلي

حيث (n) تشير إلى عدد الاستجابات وهي تساوى (٥)، وهي الاستجابات " ضعيفة جدًا"، " ضعيفة"، "متوسطة"، "كبيرة"، " كبيرة جدًا"، والجدول التالي يوضح مستوى ومدى التحقق لكل استجابة في مقياس ليكرت الخماسي.

جدول (٧) مستوى ومدى التحقق لكل استجابة من الاستجابات الخمسة

مستوى التحقق	درجة التحقق
ضعيفة جدًا	١ – ١,٨٠
ضعيفة	١,٨١ – ٢,٦٠
متوسطة	٢,٦١ – ٣,٤٠
كبيرة	٣,٤١ – ٤,٢٠
كبيرة جدًا	٤,٢١ – ٥

٢- التحليل الإحصائي للنتائج:

يتم عرض التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة وفقاً لمحاور الاستبانة التي تم عرضها، وذلك من خلال جداول توضيحية مقابل كل عبارة من عباراتها، وفيما يلي تحليل نتائج الدراسة:

أ- وصف استجابات إجمالي العينة على الاتجاهات المعاصرة:

يتضمن الجدول التالي وصفًا إجماليًا لاستجابات عينة الدراسة على محاورها؛ وذلك بغرض التعرف على الاتجاه العام لآراء العينة قبل دراسة الفروق بين فئات العينة بحسب متغيرات الدراسة.

جدول (٨) النتائج الإجمالية للاتجاهات المعاصرة داخل الاستبانة

المحور	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية النسبية %	درجة الأهمية
الاستبانة	التدويل	٨٤,٦٩	١١,٤١	٤,٠٣	٨٠,٦٠	كبيرة
	الحوكمة	٨١,٧٥	١٢,٠٨	٣,٨٩	٧٧,٨٠	كبيرة
	المسئولية المجتمعية	٩١,٠٣	١٣,٥٥	٣,٩٦	٧٩,٢٠	كبيرة
	الإجمالي	٢٥٧,٤٧	٣٥,٤٨	٣,٩٦	٧٩,٢٠	كبيرة

في ضوء ما سبق يتضح أن: التدويل قد جاء في المرتبة الأولى، وقد يرجع ذلك إلى أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى زيادة التعاون الدولي في التعليم العالي من خلال التغلب على عامل المسافة والزمن، كما أن تدويل التعليم العالي يحقق العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث إنه يحقق التنوع الثقافي من خلال تبادل الثقافات والأفكار بين الطلاب السعوديين والأجانب، بالإضافة لأهميته لضمان الاعتراف

الأكاديمي بالمؤهلات حتى يتمكن الطلاب من الحصول على فرصة عمل في أي مكان في العالم.

ويتطلب التدويل تقديم أنشطة توجيهية للطلاب الأجانب من أجل تعريفهم بالمجتمع السعودي والخدمات التي تقدمها الجامعات السعودية بما يساعدهم على التكيف مع المجتمع السعودي، وكذلك تقديم المساعدات الأكاديمية لهم وحل مشكلاتهم لجذب المزيد منهم للدراسة في المملكة.

بينما جاء في الترتيب الأخير الحوكمة، وقد يرجع ذلك إلى رؤية أفراد عينة الدراسة بأن نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مركزي حيث تختص وزارة التعليم العالي بالإشراف على مؤسسات التعليم العالي ورسم سياستها والتخطيط والتنسيق بينها، ومراقبة عمليات قبول الطلاب من خلال مكتب التنسيق المركزي.

ب– وصف استجابات عينة الدراسة على محاور الاستبانة:

جدول (٩) النتائج الإجمالية لمحاور الاستبانة

المحور	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية النسبية %	درجة الأهمية
التعليم الحكومي	التدويل	٣٢,٥٣	٤,٩١	٤,٠٧	٨٠,٠٠	كبيرة
	الحوكمة	٣٥,٩٣	٥,٥٦	٣,٩٩	٧٩,٨٠	كبيرة
	المسئولية	٣٦,٤٢	٥,٦٥	٤,٠٥	٨١,٠٠	كبيرة
	الإجمالي	١٠٤,٨٨	١٤,٣٥	٤,٠٣	٨٠,٦٠	كبيرة
التعليم الأهلي والخاص	التدويل	١٦,٠٤	٢,٧١	٤,٠١	٨٠,٢٠	كبيرة
	الحوكمة	١٥,٢٧	٢,٨٩	٣,٨٢	٧٦,٤٠	كبيرة
	المسئولية	١٥,٨٠	٢,٧٨	٣,٩٥	٧٩,٠٠	كبيرة
	الإجمالي	٤٧,١١	٧,١٥	٣,٩٣	٧٨,٦٠	كبيرة
التعليم الإلكتروني	التدويل	٢٤,٥٥	٣,٨٠	٤,٠٩	٨١,٨٠	كبيرة
	الحوكمة	١٩,٦٠	٣,٦٢	٣,٩٢	٧٨,٤٠	كبيرة
	المسئولية	٢٠,٨٧	٣,٤٠	٤,١٧	٨٣,٤٠	كبيرة
	الإجمالي	٦٥,٠٣	٩,٩٦	٤,٠٦	٨١,٢٠	كبيرة
التعليم المفتوح	التدويل	١١,٥٧	٢,٥٤	٣,٨٦	٧٧,٢٠	كبيرة
	الحوكمة	١٠,٩٤	٢,٨٧	٣,٦٥	٧٣,٠٠	كبيرة
	المسئولية	١٧,٩٤	٤,٤٨	٣,٥٩	٧١,٨٠	كبيرة
	الإجمالي	٤٠,٤٥	٩,٢٦	٣,٦٨	٧٣,٦٠	كبيرة

في ضوء ما سبق يتضح أن:

- **بصفة عامة فقد جاءت الأهمية النسبية لجميع الأنماط بدرجة كبيرة، وقد يرجع ذلك إلى ضرورة تحقيق التنوع في مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون هناك أنماطاً متباينة من الجامعات والمعاهد الفنية، والجامعات الافتراضية، والتعليم المدمج، والجامعات المفتوحة، والجامعات الحكومية والخاصة والأهلية، والمزيج من الشراكة بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة، بحيث تقدم أنواعاً مختلفة من طرق التعلم وأماكنه وأوقاته، بما يتيح الفرصة أمام الطلاب ليحددوا اختياراتهم للمؤسسة التعليمية بين المنفعة والجودة والسعر وملاءمة المكان، وأن يحصل الطالب على مؤهله من جامعة واحدة أو بالمشاركة بين عدة جامعات.**
- **نمط التعليم الإلكتروني جاء في الترتيب الأول، وقد يرجع ذلك إلى أنه يعتمد على مبدأ نقل التعليم إلى الطلاب، مما يعني أن فرص الالتحاق بالتعليم العالي متاحة لجميع الطلاب بغض النظر عن المعوقات المكانية أو الزمانية أو الموضوعية، وذلك بسبب التقدم المذهل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي ساعدت على نقل التعليم إلى الطلاب في أماكن تواجدهم من خلال العديد من طرق توصيل المعلومات.**
- **بينما جاء التعليم المفتوح في الترتيب الأخير، وقد يرجع ذلك إلى النظرة المتدنية له، ورؤية أفراد العينة بأن التعليم المفتوح ما هو إلا مصدر لتحسين دخل أعضاء هيئة التدريس العاملين به أي أنه عملية تجارية بحته، خاصة لأنه طبق بطريقة خاطئة من خلال التساهل مع الطلاب في الامتحانات، كما أنه عانى من العديد من المشكلات مثل تدني الحد الأدنى للقبول وبذلك أصبح باباً خلفياً للجامعات خاصة للالتحاق ببعض البرامج المتميزة مثل برنامج الإعلام مثلاً، كما أنه أدى إلى حدوث خلل بالجهاز الإداري للدولة من خلال انتقال الموظفين من درجة وظيفة إلى وظيفة نوعية أخرى، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بشهادة التعليم المفتوح من بعض النقابات المهنية.**
- **كما جاءت أيضاً الاتجاهات الثلاثة (التدويل – الحوكمة – المسئولية المجتمعية) بدرجة كبيرة من حيث الأهمية وهذا يعنى أهمية هذه الأبعاد في زيادة الطاقة**

الاستيعابية لبرامج التعليم العالي حيث يعزز التدويل من سمعة المؤسسة والاعتراف الأكاديمي بدرجاتها العلمية، مما يزيد من جذب الطلاب الوافدين إليها ويتيح تنوع في مصادر التمويل، ويزيد من قدرتها على إتاحة أماكن تعليمية جديدة للطلاب السعوديين والأجانب. كما أن الحوكة تساعد على إصدار تشريعات تضمن زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بما يتوافق مع النسب العالمية، وكذلك وضع خطة استراتيجية طويلة المدى على المستويين التخطيطي والتنفيذي بحيث تلتزم الدولة بتطبيقها مما يزيد من الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي، بالإضافة إلى منح الفرصة لمؤسسات التعليم العالي لتحديد الأساليب والوسائل التي تساعد المؤسسة لوضع رؤيتها المستقبلية لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي وكيفية تطبيق هذه الرؤية على أرض الواقع. والمسئولية المجتمعية تساعد على مشاركة مؤسسات التعليم العالي في تطوير وحل مشكلات المجتمع بما ينعكس بالإيجاب على مشاركة المجتمع في استحداث برامج جديدة بمؤسسات التعليم العالي وتوفير التمويل اللازم لنجاح هذه البرامج وتحقيق أهدافها.

ثانياً: فروق الدلالة الإحصائية لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في محاور الاستبانة وفقاً لمتغيرات الدراسة:

الفروق بين محاور الدراسة وفقاً لمتغير النوع: ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (١٠) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة إجمالاً تبعاً لمتغير النوع ذكور/إناث

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية النسبية %	مستوى الأهمية	قيمة التاء	الدلالة الإحصائية
التعليم الحكومي	ذكر	٤٥٦	١٠٤,٩٧	١٣,٨٧	٤,٠٤	٨٠,٨٠	كبيرة	٠,٢٠	٠,٨٤
	أنثى	٣٥٦	١٠٤,٧٧	١٤,٩٦	٤,٠٣	٨٠,٦٠	كبيرة		
التعليم الأهلي والخاص	ذكر	٤٥٦	٤٦,٩١	٧,٤٣	٣,٩١	٧٨,٢٠	كبيرة	٠,٩٠	٠,٣٧
	أنثى	٣٥٦	٤٧,٣٧	٦,٧٨	٣,٩٥	٧٩,٠٠	كبيرة		
التعليم الإلكتروني	ذكر	٤٥٦	٦٤,٦٥	٩,٦٢	٤,٠٤	٨٠,٨٠	كبيرة	١,٢٢	٠,٢٢
	أنثى	٣٥٦	٦٥,٥١	١٠,٣٧	٤,٠٩	٨١,٨٠	كبيرة		
التعليم المفتوح	ذكر	٤٥٦	٤٠,٥٧	٨,٧٤	٣,٦٩	٧٣,٨٠	كبيرة	٠,٤٣	٠,٦٧
	أنثى	٣٥٦	٤٠,٢٩	٩,٩٠	٣,٦٦	٧٣,٢٠	كبيرة		
إجمالي الاستبانة	ذكر	٤٥٦	٢٥٧,١١	٣٤,٥٩	٣,٩٦	٧٩,٢٠	كبيرة	٠,٣٣	٠,٧٤
	أنثى	٣٥٦	٢٥٧,٩٤	٣٦,٦٣	٣,٩٧	٧٩,٤٠	كبيرة		

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بالنسبة لإجمالي المحور التعليم الإلكتروني والمتعلق بممارساته بما يكفل زيادة طاقته الاستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية بحسب متغير النوع؛ حيث بلغت قيمة التاء (٠,٢٠) بدلالة قدرها (٠,٨٤)، كما بلغ إجمالي آراء العينة في أهمية ممارسات هذا النمط (٨٠,٨٠%) للذكور و(٨٠,٦٠%) للإناث أي أن هذه الممارسات مهمة بدرجة كبيرة من وجهة نظرهما؛ وقد يعزى هذا إلى اتفاق آراء عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ومعاهد التعليم العالي وفوق المتوسط بأهمية تنفيذها لممارسات هذا النمط من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي.**
- **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بالنسبة لإجمالي التعليم الأهلي والخاص والمتعلق بممارساته بما يكفل زيادة طاقته الاستيعابية في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية بحسب متغير النوع؛ حيث بلغت قيمة التاء (٠,٩٠) بدلالة قدرها (٠,٣٧)، وقد بلغ إجمالي آراء العينة في أهمية ممارسات هذا النمط (٧٨,٢٠) للذكور و(٧٩%) للإناث أي أن هذه**

الممارسات مهمة بدرجة كبيرة من وجهة نظرهما؛ وقد يعزى هذا إلى اتفاق آراء عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاهد التعليم العالي وفوق المتوسطة الأهلية والخاصة بأهمية تنفيذها لممارسات هذا النمط من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية ببرامج التعليم العالي.

- **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بالنسبة لإجمالي التعليم الإلكتروني والمتعلق بممارساته بما يكفل زيادة طاقته الاستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية بحسب متغير النوع؛ حيث بلغت قيمة التاء (–١,٢٢) بدلالة قدرها (٠,٢٢)، وقد بلغ إجمالي آراء العينة في أهمية ممارسات هذا النمط (٨٠,٨٠%) للذكور و(٨١,٨٠%) للإناث أي أن هذه الممارسات مهمة بدرجة كبيرة من وجهة نظرهما؛ وقد يعزى هذا إلى اتفاق آراء عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاهد التعليم العالي وفوق المتوسطة بأهمية تنفيذ ممارسات هذا النمط من أجل زيادة طاقته الاستيعابية لبرامج التعليم العالي.**
- **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بالنسبة لإجمالي التعليم المفتوح والمتعلق بممارساته بما يكفل زيادة طاقته الاستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية بحسب متغير النوع؛ حيث بلغت قيمة التاء (٠,٤٣) بدلالة قدرها (٠,٦٧)، وقد بلغ إجمالي آراء العينة في أهمية ممارسات هذا النمط (٧٣,٨٠%) للذكور و(٨٠,٦٠%) للإناث أي أن هذه الممارسات مهمة بدرجة كبيرة من وجهة نظرهما؛ وقد يعزى هذا إلى اتفاق آراء عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاهد التعليم العالي وفوق المتوسطة بأهمية تنفيذ ممارسات هذا النمط من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي.**
- **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة والمتعلقة بممارسات أنماط التعليم العالي التي تكفل زيادة طاقته الاستيعابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية بحسب متغير النوع؛ حيث بلغت قيمة التاء (–٠,٣٣) بدلالة**

قدرها (٠,٧٤)، وقد بلغ إجمالي آراء العينة في أهمية الممارسات (٧٩,٢٠%) للذكور و(٧٩,٤٠%) للإناث أي أن هذه الممارسات مهمة بدرجة كبيرة من وجهة نظرهما؛ وقد يعزى هذا إلى اتفاق آراء عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاهد التعليم العالي وفوق المتوسطة بأهمية تنفيذ ممارسات الاستبانة من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

٢- الفروق بين محاور الدراسة وفقاً لمتغير التخصص: ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (١١) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة إجمالاً تبعاً لمتغير التخصص نظري/عملي

المحور	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية النسبية%	مستوى الأهمية	قيمة التاء	الدلالة الإحصائية
التعليم الحكومي	نظري	٤٩٦	٩٨,٥٠	١٤,٥٣	٣,٧٩	٧٥,٨٠	كبيرة	-٢٢,٥٢	٠,٠٠١
	عملي	٣١٦	١١٤,٩١	٥,٧٧	٤,٤٢	٨٨,٤٠	كبيرة جدًا		
التعليم الأهلي والخاص	نظري	٤٩٦	٤٣,٩٦	٧,٤١	٣,٦٦	٧٣,٢٠	كبيرة	-٢٢,٧٤	٠,٠٠١
	عملي	٣١٦	٥٢,٠٦	٢,٢٧	٤,٣٤	٨٦,٦٠	كبيرة جدًا		
التعليم الإلكتروني	نظري	٤٩٦	٦٠,٤٣	٩,٨٨	٣,٧٨	٧٥,٦٠	كبيرة	-٢٣,٦٩	٠,٠٠١
	عملي	٣١٦	٧٢,٢٤	٤,٠٤	٤,٥٢	٧٥,٨٠	كبيرة جدًا		
التعليم المفتوح	نظري	٤٩٦	٣٦,٣٣	٩,٤١	٣,٣٠	٨٤,٤٠	متوسطة	-٢٢,٥٨	٠,٠٠١
	عملي	٣١٦	٤٦,٩١	٣,٦١	٤,٢٦	٦٦,٠٠	كبيرة جدًا		
إجمالي الاستبانة	نظري	٤٩٦	٢٣٩,٢٢	٤١,١٣	٣,٦٨	٧٣,٦٠	كبيرة	-٢٢,٩٥	٠,٠٠١
	عملي	٣١٦	٢٨٦,١٢	١٥,٥٥	٤,٤٠	٨٨,٠٠	كبيرة جدًا		

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٥%) بالنسبة لإجمالي الأنماط والاتجاهات التعليمية لصالح التخصصات العملية، وقد يرجع ذلك إلى أن الدراسة بمعظم التخصصات العملية تتم باللغات الأجنبية وهي أحد أنشطة تدويل التعليم العالي، كما أن فرصتهم أكبر في الحراك الأكاديمي بالنسبة للبعثات والمهمات العلمية بالخارج، مما يعزز من قدرتهم على النشر الدولي للأبحاث العلمية، وإذا كان التدويل أدى إلى زيادة الخبرة الثقافية والمعرفية لأصحاب التخصصات العملية فهو أدى أيضاً**

إلى إدراكهم أهمية الحوكمة في زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي، كما أن ذوي التخصصات العملية أكثر مشاركة لمؤسسات المجتمع من خلال تقديم الاستشارات أو حل المشكلات أو إجراء أبحاث مشتركة مع المؤسسات التجارية والصناعية فهم يقدرون أهمية المسئولية المجتمعية في الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي؛ الأمر الذي يتطلب عقد ندوات تثقيفية لأعضاء هيئة التدريس بالتخصصات النظرية في مجالات التدويل، والحوكمة، والمسئولية المجتمعية.

٤– الفروق بين محاور الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية:

جدول (١٢) يوضح الفروق بين استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة إجمالاً تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المحور	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	نسبة الأهمية%	قيمة الفاء	الدلالة الإحصائية
التعليم الإلكتروني	أستاذ مساعد	٣٨٤	٩٣,٥٨	١١,٢٥	٣,٦٠	٨٢	٦٨٦,٣١	٠,٠٠١
	أستاذ مشارك	٢١٦	١٠٩,٨٠	٥,٠٨	٤,٢٢	٨٤		
	أستاذ	٢١٢	١٢٠,٣٥	٦,١٢	٤,٦٣	٩٠		
	الإجمالي	٨١٢	١٠٤,٨٨	١٤,٣٥	٤,٠٣	٨١		
التعليم الأهلي والخاص	أستاذ مساعد	٣٨٤	٤١,٤٥	٥,٨٣	٣,٤٥	٦٩	٦٣٥,٨١	٠,٠٠١
	أستاذ مشارك	٢١٦	٥٠,٠٣	٢,٦٥	٤,١٧	٨٣		
	أستاذ	٢١٢	٥٤,٣٩	٢,٧٧	٤,٥٣	٩١		
	الإجمالي	٨١٢	٤٧,١١	٧,١٥	٣,٩٣	٧٩		
التعليم الإلكتروني	أستاذ مساعد	٣٨٤	٥٧,٢٠	٧,٩٢	٣,٥٧	٧١	٦٨٨,٥٦	٠,٠٠١
	أستاذ مشارك	٢١٦	٦٨,٣٥	٣,٤٤	٤,٢٧	٨٥		
	أستاذ	٢١٢	٧٥,٨٢	٣,٨٧	٤,٧٤	٩٥		
	الإجمالي	٨١٢	٦٥,٠٣	٩,٩٦	٤,٠٦	٨١		
التعليم المفتوح	أستاذ مساعد	٣٨٤	٣٣,١٥	٧,٤٨	٣,٠١	٦٠	٦٧٠,١١	٠,٠٠١
	أستاذ مشارك	٢١٦	٤٣,٧٩	٢,٨٢	٣,٩٨	٨٠		
	أستاذ	٢١٢	٥٠,٢٧	٣,٧٧	٤,٥٧	٩١		
	الإجمالي	٨١٢	٤٠,٤٥	٩,٢٦	٣,٦٨	٧٤		
إجمالي الاستبانة	أستاذ مساعد	٣٨٤	٢٢٥,٣٨	٣٢,٣٥	٣,٤٧	٦٩	٦٨١,١٦	٠,٠٠١
	أستاذ مشارك	٢١٦	٢٧١,٩٦	١٣,٨٧	٤,١٨	٨٤		
	أستاذ	٢١٢	٣٠٠,٨٣	١٦,٣٦	٤,٦٣	٩٣		
	الإجمالي	٨١٢	٢٥٧,٤٧	٤٠,٦٢	٣,٩٦	٧٩		

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بالنسبة لإجمالي بحسب متغير الدرجة العلمية لصالح درجة أستاذ؛ مقارنة بدرجة أستاذ مشارك ودرجة أستاذ مساعد حيث بلغت قيمة الفاء (٦٨١,٦١) بدلالة قدرها (٠,٠١)، وقد بلغت الأهمية النسبية لممارسات هذا النمط بالنسبة لدرجة أستاذ (٩٣%)؛ وقد يعزى هذا إلى أن خبرة الأستاذ تتفوق على خبرة غيره من الدرجات العلمية الأخرى مثل أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك حيث أجرى العديد من الأبحاث وشارك بحكم درجته في العديد من الندوات والمؤتمرات، ومن ثم لديه قدرة أكبر على تقييم الممارسات وأهميتها من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي وخصوصاً في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، مثل التدويل: والحوكمة والمسئولية المجتمعية.

في ضوء ما تم التوصل إليه في الإطار النظري، ووفق تحليل أنماط التعليم المفتوح العالي، ودراسة أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة (التدويل – الحوكمة – المسئولية المجتمعية)، وتحليل الواقع الكميلبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، يمكن التوصل إلى تصور مقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة وبما يتناسب مع ظروف المجتمع السعودي، كما يلي:

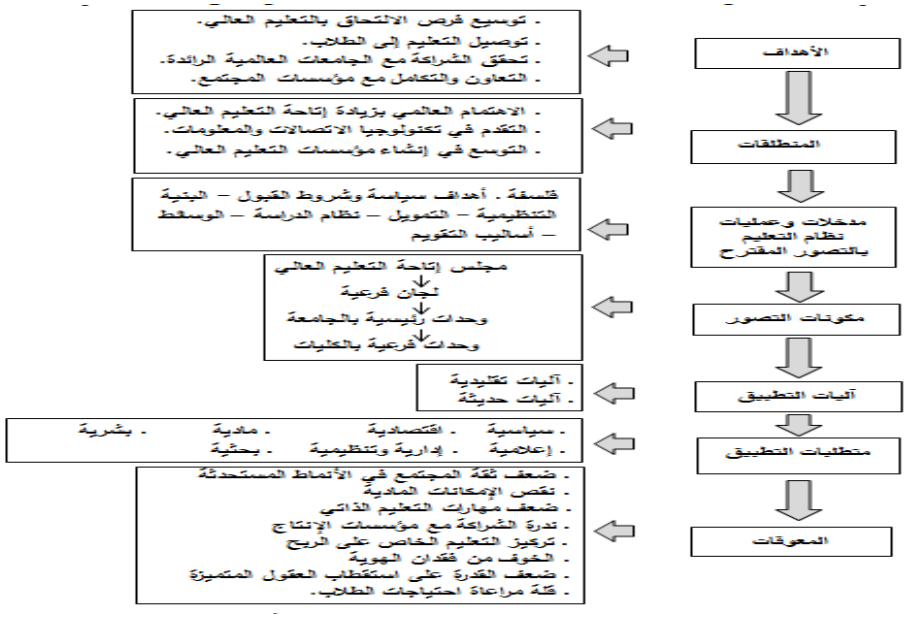

وفيما يلي تفاصيل التصور المقترح:

تمهيد:

سعى هذا الجء إلى تقديم تصور مقترح دة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من أوجه الاستفادة من الأدبيات، وفي ضوء واقع متطلبات القبول ببرامج التعليم العالية، إضافة إلى نتائج الدراسة الميدانية.

أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال استحداث أنماط تعليمية جديدة أو برامج جديدة في ضوء اتجاهات التدويل والحوكمة والمسؤولية المجتمعية، وذلك عن طريق التعاون الدولي مع الجامعات الرائدة، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس في رسم وتخطيط السياسة العامة للتوسع بالتعليم العالي، وتحقيق التعاون المشترك بين مؤسسات التعليم العالي وأفراده مع المجتمع،

منطلقات التصور المقترح:

التصور المقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي ينبثق من مجموعة منطلقات أساسية أهمها:

١- **الاعتماد على ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل من المهن والتخصصات المختلفة في ضوء المواصفات الأساسية لكل مهنة، على أن تأخذ في الحسبان تحولات سوق العمل، ومتطلبات خطط التنمية واحتياجات المجتمع.**

٢- **التنويع فى أنماط التعليم العالي أصبح ضرورة هامة لتلبية مطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع من التعليم، بحيث تضمن تنوعًا في مؤسسات التعليم العالي ما بين مؤسسات حكومية وخاصة، والمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، ومؤسسات للتعليم المفتوح والتعليم الافتراضي، ومؤسسات مشتركة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بحيث تتنوع فرص الاختيار أمام الطالب من حيث الجودة والسعر ومكان التعليم والطريقة التي يتعلم بها، بما يزيد من الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي.**

٣- **الاهتمام العالمي بزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في ضوء مبادئ الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص والتعليم للجميع.**

٤- التقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي أدت إلى ظهور التعليم عن بعد وتقديم الخدمات التعليمية عابرة الحدود.

٥- اهتمام الدولة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م بزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي من خلال إنشاء فروع جديدة للجامعات الحكومية القائمة واستقلال بعض الفروع عن الجامعة الأم.

٦- تطبيق اتفاقية الجات وما تتضمنه من تحرير التجارة والخدمات التعليمية في مجال التعليم العالي.

مراحل تطبيق التصور المقترح:

يمر تطبيق التصور المقترح بعدة مراحل، وهي:

مرحلة بناء الرؤية والرسالة:

وفيها يتم تكوين الرؤية لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي باعتباره مسئولية الدولة، وأن قيام الدولة بتحمل مسئوليتها يجب أن تسبق توجهاتها للخصخصة ودعوتها للمجتمع للدعم والمشاركة، ولن تتحقق الرؤية في غياب المحاسبية والشفافية، وتتحدد الرؤية في رسم سياسة تعليمية تمكن من الوصول بنسب القيد بالتعليم العالي إلى النسب العالمية.

وتتحدد الرسالة في توفير التعليم العالي للجميع، يطبق معايير الجودة، ويخرج أفراداً قادرين على خدمة المجتمع وتحقيق تقدمه، من خلال استحداث أنماط تعليمية جديدة أو التوسع في الأنماط القائمة واستحداث برامج جديدة لاستيعاب الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي.

مرحلة التخطيط:

وفيها يتم التأكيد على الالتزام بالرؤية والرسالة من قبل الحكومة والقيادات الإدارية العليا بمؤسسات التعليم العالي، وقيادات المؤسسات الإنتاجية والخدمية المجتمعية وأعضاء هيئة التدريس، من خلال مشاركتهم في رسم السياسات ووضع الخطط وتحديد الاحتياجات ومصادر التمويل، وترتيب الأولويات.

مرحلة التنفيذ:

وفيها يتم إنشاء الهيكل التنظيمي للتنسيق والمتابعة لتحقيق التعاون بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة لزيادة الإتاحة، وإنشاء الوحدات الإدارية والمكاتب الخدمية، واستحداث أنماط وبرامج تعليمية جديدة بالمؤسسات القائمة أو مستقلة عنها.

مرحلة المراجعة:

وفيها يتم تقويم خطط التوسع بالتعليم العالي والأنماط والبرامج التعليمية ومدى تحقيقها لمبدأ الإتاحة، ومكافأة النماذج الناجحة وعلاج أوجه القصور، وفيها يتم تعميم التجارب الناجحة على باقي المؤسسات التعليمية.

ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

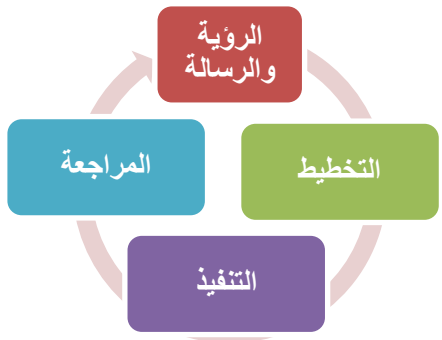

شكل (٣) دورة الإتاحة

المصدر: من إعداد الباحثة

مكونات التصور المقترح:

يتكون التصور المقترح من المجلس الأعلى للطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي ويختص برسم السياسات، واللجان العلمية وتختص بتحديد الأهداف، والوحدات الرئيسية بالجامعات وتختص بالتنفيذ، والوحدات الفرعية بالكليات والمعاهد العلمية وتقوم بوظائف التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويتضح ذلك من الشكل التالي:

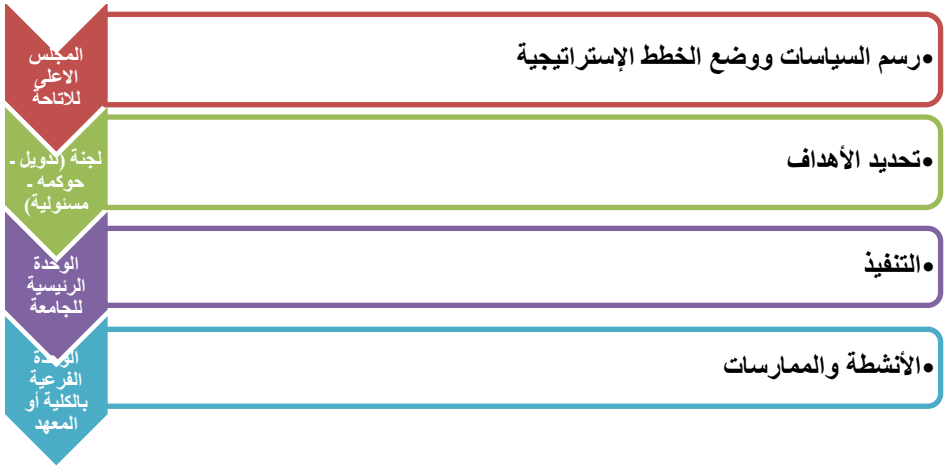

شكل (٤) البنية التنظيمية لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من الشكل السابق أن: هناك مجلساً أعلى لالطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي ينبثق عنه عدة لجان وهي لجنة التدويل، لجنة الحوكمة، ولجنة المسئولية المجتمعية، ويتبع كل منها وحدة رئيسة بالجامعة، ويتبعها وحدات فرعية داخل الكليات أو المعاهد.

المجلس الأعلى للإتاحة:

والمجلس الأعلى لإتاحة للتعليم العالي هو أعلى سلطة إدارية ويرأسه وزير التعليم العالي، ويضم في عضويته أمناء المجلس الأعلى للجامعات الحكومية والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وكذلك عن المعاهد العليا وفوق المتوسطة، وممثلين عن الوزارات المعنية وهيئة تقويم التعليم والتدريب، وخبراء في التعليم والاقتصاد والصناعة والتجارة ورجال الأعمال وممثلين عن المؤسسات الدولية.

ويختص المجلس بالآتي:

- **وضع القواعد والضوابط والمعايير لإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، وتحديد أسس التوسع في أعدادها، والتوزيع الجغرافي لها، والمجالات الأكاديمية المناسبة لها، ومراجعة وتقييم المؤسسات القائمة والأقسام العلمية الموجودة بها، ووضع أسس استحداث أنماط أو برامج أو أقسام تعليمية جديدة.**
- **دراسة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي بمناطق المملكة، ومعدلات الكثافة السكانية، والاحتياجات الإقليمية للخدمات التعليمية والعلمية والتنموية والثقافية،**

ودراسة استقلال فروع بعض المؤسسات الجامعية، وإقامة مؤسسات جديدة في ضوء الاحتياجات التنموية، وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لخدمة المناطق النائية وإلحاق كل منها بمؤسسة قريبة للتنسيق والرعاية.

- **رسم واعتماد سياسة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي والتنسيق بين كافة المؤسسات التعليمية من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة الهادفة للربح والجامعات الأهلية غير الهادفة للربح، والجامعات الأجنبية، والجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية والمعاهد العليا الحكومية والمعاهد فوق المتوسطة.**
- **التخطيط الاستراتيجي لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وجمع المعلومات وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وتقديم خدمات المعلومات لكافة المؤسسات التعليمية وتحديد مصادر التمويل وإدارتها، وإعداد تقارير للمحاسبة.**
- **اتخاذ قرار إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ جديدة، أو استحداث أنماط تعليمية جديدة.**
- **إعداد خطة لتوصيل التعليم العالي إلى الطلاب في أماكن تواجدهم.**

لجنة تدويل التعليم:

وتضم في عضويتها ممثلين عن بعض السفارات الأجنبية ورؤساء الجامعات الحكومية والخاصة، والمعاهد العليا وفوق المتوسطة، وبعض المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسية العاملة في المملكة، وممثلين عن وزارة الدفاع والداخلية وبعض أساتذة الجامعات الذين عملوا بالجامعات الأجنبية في الخارج وبعض العقول العلمية المتميزة السعودية العاملة في المؤسسات الدولية أو الجامعات العالمية الرائدة، وممثلين عن المؤسسات الإقليمية والدولية.

وتختص اللجنة بما يلي:

- **حصر ومراجعة الاتفاقيات القائمة بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية، وتقييم مدى تطبيقها والمشكلات التي تعوقها، والاستفادة منها في زيادة الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.**
- **تحديد أولويات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي السعودية ونظيرتها الأجنبية، وتبادل الموارد التعليمية والمعلومات والخبرات، وتنظيم البرامج التعليمية المشتركة.**

- **وضع خطة لتطوير البنية الأساسية للمؤسسات من معامل وشبكات إنترنت ومدرجات ومكتبات إلكترونية وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس للتعامل مع الطلاب الأجانب والمقيمين وبذلك تحتل مكانة متقدمة في التصنيفات الدولية وتصبح أكثر قدرة على جذب الطلاب الدوليين.**
- **إعداد مؤشرات معيارية قياسية دولية لتصميم البرامج الأكاديمية وإدارتها واختيار القائمين للتدريس بها، والمواصفات المستهدفة للخريجين، وأساليب التقويم الذاتي وإجراءات التقدم بطلب الاعتماد والاشتراك مع بعض هيئات ضمان الجودة الدولية لاعتماد البرامج بما يحقق الاعتراف الأكاديمي ببرامج التعليم العالي في المملكة.**
- **تحديد التخصصات النادرة التي تحتاجها المملكة العربية السعودية، وإعداد خطة بالمنح والبعثات وتحديد شروطها وانتقاء العناصر والكفاءات العلمية لابتعاثهم، وتحدد المعايير القانونية لضمان عودتهم، وتوفير المناخ العلمي والإمكانيات عند عودتهم للاستفادة من خبرتهم، وتوفير الحوافز المادية والأكاديمية لهم للاستمرار في العمل داخل المؤسسات السعودية وخاصة في علوم الطب والهندسة والعلوم، تطوير التشريعات مع تجريم عدم العودة للمبعوثين واسترداد كافة النفقات منذ التحاقهم بالمرحلة الإبتدائية وحتى حصولهم على الدكتوراه أو الماجستير مثل الطلاب الأجانب داخل المملكة.**
- **إعداد خطة لاستقدام الأساتذة الأجانب ليتولوا عملية التدريس ونقل المعارف وطرق التفكير والعلوم الحديثة والفلسفات المتنوعة، ووضع إطار تنظيمي مرن يضمن استخدام كفاءات وخبرات أكاديمية دولية والحد من القواعد البيروقراطية بشأن الأساتذة الأجانب.**
- **الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس المعارين بالدول العربية وغيرها وتحويله من حراك أفراد إلى حراك مؤسسي عن طريق إنشاء فروع للجامعات السعودية بتلك الدول، أو إقامة شبكات عمل لتحقيق التعاون العلمي الأكاديمي المتبادل.**

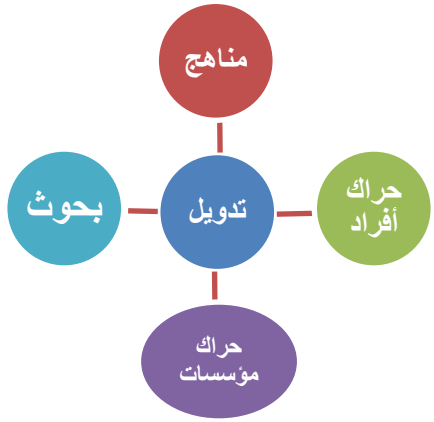

شكل (٥) أنماط تدويل التعليم العالى

المصدر: من إعداد الباحث

لجنة الحوكمة:

وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارة التعليم العالي والمالية والتخطيط، وممثلين عن هيئة تقويم التعليم والتدريب ورؤساء الجامعات الحكومية والخاصة، وممثلين عن المعاهد العليا والمتوسطة.

وتختص بالآتي:

- **دراسة جميع القوانين واللوائح والقرارات الخاصة التي تعوق جمع البيانات والمعلومات وتداولها وتقديم مقترحات لتعديلها، ويدخل في ذلك القوانين الخاصة بالمطبوعات والحصول على الحاسبات وأجهزة الاتصال.**
- **إنشاء نظام للمعلومات يربط كل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ويضم قواعد بيانات متكاملة ودقيقة عن كل مكونات نظام التعليم العالي، بما يساعد في رسم السياسات ووضع الخطط واتخاذ القرارات، بما يحقق الحوكمة الرشيدة.**
- **تحقيق التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية والخدمية في رسم السياسات وتحديد الرؤية المستقبلية والرسالة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي، وتحديد الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية العالية، مثل: استحداث برامج جديدة وتحديث البرامج القائمة في ضوء ارتباطها بسوق العمل وخدمة المجتمع.**

- وضع نظام للمحاسبة والمساءلة لقياس مدى نجاح المؤسسة في تدويل التعليم العالي وتحقيق المسئولية المجتمعية، وتنفيذ خطة زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في ضوء أداء العاملين لأدوارهم والمسئوليات المكلفين بها.
- وضع خريطة تعليمية لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وضمان عدالة توزيعها في ضوء الزيادة السكانية المتوقعة وكثافتها، واحتياجات خطة التنمية المستدامة والبيئة المحلية.
- تحقيق التوازن بين المخصصات المالية لكل مؤسسة وأعداد الطلاب المقيدين بها.

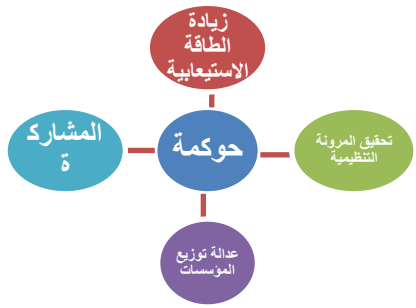

شكل (٦) أبعاد الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثة

وحدة الجامعات الخاصة:

وتضم في عضويتها رؤساء الجامعات الأهلية الخاصة وممثلين عن وزارة التعليم العالي وممثلين عن المعاهد الخاصة العليا وفوق المتوسطة.

وتختص بما يلي:

- تنويع مصادر تمويل المؤسسات التعليمية الخاصة بحيث لا تعتمد على المصروفات الدراسية كمصدر وحيد، وألا تتعدى المصروفات الدراسية ثلث التكلفة، والاعتماد على البحوث الاستشارية، بالإضافة إلى التبرعات والهبات، مع تقديم قروض بدون فوائد للطلاب لتساعدهم على استكمال دراستهم ثم يتم استردادها على أقساط بعد التخرج.
- زيادة المنح الدراسية للطلاب المتفوقين الفقراء بالجامعات الخاصة بحيث تكون في حدود من (٥–١٠%) حسب إمكانيات كل جامعة، ويمكن أن تساهم الحكومة في

زيادة هذه المنح عن طريق تمويلها بمشاركة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أو المؤسسات الدولية، على أن يتولى إدارة أموال المنح لجنة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالإضافة إلى أنه يمكن تقديم إعفاءات ضريبية لبعض الشركات والمصانع مقابل شراء أماكن بالجامعات الخاصة للطلاب المتفوقين محدودي الدخل.

- **تحديد اختصاصات مجلس أمناء الجامعات الخاصة في إدارة الموارد المالية، بينما يختص رئيس الجامعة بالشئون الإدارية والأكاديمية، وأن يتم تعيين رئيس الجامعة من قبل رئيس الجمهورية كما هو معمول به في الجامعات الحكومية حتى نضمن استقلاله في اتخاذ القرارات الفنية المتعلقة بالجامعة.**
- **وضع خريطة للتخصصات العلمية التي يحتاجها المجتمع ولا تتوفر في الجامعات الحكومية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية لإعداد البرامج التعليمية لهذه التخصصات بما يحقق إتاحته.**
- **استحداث نظام الكوبونات التعليمية التي يتم بموجبها التحاق الطالب بالجامعة برسوم مخفضة.**
- **إعداد خطة إعلامية للترويج للجامعات الخاصة السعودية وذلك في الدول العربية.**
- **النظر في مشاركة قطاع الأعمال العام أو الدولة مع القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ جديدة منخفضة التكاليف.**

آليات تطبيق التصور المقترح:

يمكن تطبيق التصور المقترح من خلال:

أ- آليات زيادة الطاقة الاستيعابية بالأنماط التعليمية التقليدية (الحكومي – الخاص):

- **دعم القيادة السياسية.**
- **يوضع خطة لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.**
- **إنشاء وحدة لتدويل التعليم بالمجلس الأعلى للجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا فوق المتوسطة.**
- **إنشاء وحدة بكل جامعة لرسم سياسة زيادة الإتاحة بها بما يخدم البيئة المحيطة ووضع خطة لاستكمال المباني والتجهيزات والمعامل.**
- **وضع ميزانية لتطبيق سياسة التوسع بالتعليم العالي، وتدبير الموارد المالية اللازمة.**

- **إنشاء وحدة بوزارة التعليم العالي تكون مهمتها تحديد الاحتياجات المستقبلية لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي في ضوء الإسقاطات السكانية واحتياجات سوق العمل.**
- **وضع خطة للتوسع في إنشاء الكليات العملية التي تخدم البيئة المحيطة.**
- **مشاركة المؤسسات الإنتاجية في إنشاء برامج تعليمية بمشاركة الجامعات الإقليمية.**
- **تقديم حوافز من الدولة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة مقابل زيادة نسبة الطلاب المتفوقين من الفقراء للدراسة بها.**
- **عقد اتفاقيات بين الدولة والجامعات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني لإنشاء جامعات أهلية جديدة.**
- **وضع شروط لترقية أعضاء هيئة التدريس من بينها أن تقدم عضو هيئة التدريس عدداً من الأبحاث المشتركة مع آخرين بالدول المتقدمة.**
- **تقديم حافز للجامعات الحكومية لافتتاح فروع دولية لها في الخارج.**
- **الفصل بين مجلس أمناء الجامعات الخاصة ومجلس الجامعة.**
- **تواجد الإرشاد الأكاديمي بكل كلية من الكليات الخاصة لمساعدة الطلاب في اختيار البرنامج حسب قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.**
- **إصدار قرارات ملزمة تتضمن وضع حد أدني وحد أقصى لمصروفات التعليم بالجامعات الخاصة.**

ب– آليات زيادة الطاقة الاستيعابية بالأنماط التعليمية الحديثة (الإلكتروني – المفتوح):

- **عقد اتفاقيات بين الجامعات الحكومية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتقديم برامج للتعليم عن بعد بتلك الجامعات.**
- **إبرام معاهدات مع المؤسسات الدولية لإنشاء جامعة افتراضية سعودية كما حدث مع جنوب إفريقيا.**
- **استحداث منصب نائب رئيس الجامعة لشئون تقنيات الاتصالات والمعلومات.**

- **إعداد خطة للتنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس لإعداد المقررات الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية عن طريق التعاون مع الجامعات العالمية الرائدة.**
- **مشاركة الهيئة العربية للتصنيع وبعض الشركات العالمية في تجهيز معامل للحاسب الآلي بالجامعات الإقليمية والكليات التابعة لها.**

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

هناك مجموعة من المتطلبات تتكامل مع بعضها البعض وينبغي توافرها لتنفيذ التصور المقترح، ويمكن تناولها فيما يلي:

متطلبات تشريعية:

تتمثل هذه المتطلبات في إصدار التشريعات اللازمة لاستحداث أنماط جديدة بالتعليم العالي بما يكفل زيادة إتاحته، وإجراء بعض التعديلات القانونية لتنص على الوصول بنسب الالتحاق بالتعليم العالي بما يتوافق مع النسب العالمية، وكذلك إجراء التعديلات القانونية على قانون الجامعات الخاصة والأهلية لتحديد نسب محددة للطلاب المتفوقين من الفقراء، وتعديل قانون الجامعات بما يسمح بحماية الملكية الفكرية للمؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس.

متطلبات اقتصادية:

- **تكاتف كافة مؤسسات المجتمع ورجال الأعمال في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م لتحقيق التنمية الشاملة وزيادة الناتج المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخصصات التعليم العالي بما يكفل زيادة إتاحته.**
- **الاستفادة من المنح والقروض التي تقدمها المؤسسات الدولية في زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي.**
- **إنشاء وحدات لتسويق الاستشارات والخدمات التعليمية.**
- **خفض الضرائب المفروضة على المؤسسات الإنتاجية التي تعمل على استحداث برامج تعليمية بالجامعات بما يكفل زيادة إتاحته، أو التي تعمل على تجهيز المعامل والبنية الأساسية بالجامعات.**
- **التوسع في إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص بما يدر عائداً مادياً يساعد على زيادة تمويل الجامعات الحكومية ويحقق زيادة الإتاحة.**

- **إجراء دراسات مسحية ومستقبلية للتعرف على احتياجات الطلاب ومتطلبات سوق العمل وترجمتها إلى برامج تعليمية.**

متطلبات مادية:

- **توفير بنية تحتية تكنولوجية، وتشمل الحواسب الشخصية، وأجهزة الكمبيوتر الخادمة، وأجهزة الاتصالات عن بعد، وخدمات الاتصال بشبكة الإنترنت، والبرمجيات اللازمة لتشغيل الأجهزة وإجراء العمليات الخاصة بالبيانات والاتصالات، وتوفير برامج مضادة للفيروسات، بالإضافة إلى قواعد البيانات والمعلومات وتخزينها على أجهزة الحاسب الآلي، وبرامج إحصائية لتشغيل البيانات والمعلومات مثل برامج البريد الإلكتروني والقوائم البريدية.**
- **المباني التعليمية والقاعات الدراسية.**
- **مواد المعامل التعليمية.**
- **إعداد المطبوعات والتي تشمل الكتب والمراجع والدوريات ودليل الطالب للدراسة بالبرامج المتنوعة.**

متطلبات بشرية:

- **أعضاء هيئة تدريس يمتلكون مهارات استخدام الحاسب الآلي، وبناء البرامج التعليمية، والاتصال بالطلاب عبر الإنترنت، ومهارة العمل في فريق، والقدرة على تقويم الطلاب عبر شبكة الإنترنت.**
- **أن يكون الطالب لديه القدرة على التعلم الذاتي والوصول إلى المعلومات بنفسه، وحسن إدارة وتنظيم وقته، والقدرة على التصور والتخيل والتفكير الناقد والإبداعي، والربط بين المعلومات وتحليلها وتركيبها، وإجادة اللغة الإنجليزية، ومهارات استخدام الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت، والقدرة على العمل في فريق وتكوين جماعات تعليمية عبر شبكة الإنترنت.**
- **تكوين فريق عمل يضم أساتذة متخصصين في المواد الدراسية، وخبراء في تقنيات الاتصالات والمعلومات، وأخصائيين في المناهج وتقنيات التعليم، ومصورين لإعداد برامج التعليم عن بعد.**
- **أعضاء هيئة التدريس وبخاصة العائدين من الخارج.**
- **خبراء في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.**

- **خبراء في المناهج وتكنولوجيا التعليم.**
- **أخصائيون في تكنولوجيا التعليم.**
- **أخصائيون في تدويل التعليم العالي.**
- **قيادات أكاديمية قادرة على قيادة التغيير.**
- **تكليف أعضاء هيئة التدريس الموجودين بالخارج بإدارة البرامج أو الفروع الدولية للجامعات السعودية في الخارج.**

متطلبات بحثية:

- **تسويق أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الإنتاجية.**
- **تحقيق الترابط بين كليات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية لإجراء البحوث التي تخدم مجالات العمل بها.**
- **استشاريون لتحويل البحوث العلمية إلى مشاريع إنتاجية.**
- **زيادة المنح الدراسية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب المتميزين للجامعات العالمية الرائدة لاكتساب الخبرات.**
- **إجراء دراسات للكشف عن متطلبات سوق العمل.**
- **وضع سياسة للعقود البحثية بين مؤسسات التعليم العالي في السعودية والمؤسسات العالمية.**

متطلبات إدارية وتنظيمية:

إنشاء مجلس أعلى لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي يتبع المجلس الأعلى للجامعات، ويتفرغ منه لجان للتدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية، كما يتفرغ منه أيضاً وحدات رئيسية داخل كل جامعة، وكذا وحدات فرعية داخل كل كلية أو معهد، مع تحقيق التنسيق التام والتكامل بين لجان التخطيط والوحدات الرئيسية والفرعية، وكذلك توفير قنوات اتصال فعالة بما يحقق التناغم بين بعضها البعض.

- **إعداد خريطة مستقبلية لتوزيع مؤسسات التعليم العالي على مستوى المملكة بما يراعي خصوصية كل منطقة، وتحديد المناطق الأكثر احتياجاً لزيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي بها.**
- **الإعداد لإنشاء وتجهيز الفروع الدولية بالجامعات السعودية.**

متطلبات إعلامية:

- **نشر ثقافة التدويل والحوكمة والمسئولية المجتمعية داخل المؤسسة التعليمية، من خلال إعداد نشرات وكتيبات إرشادية ومقالات علمية وإلقاء محاضرات وعقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات علمية، مع الاستفادة بالأساتذة المتخصصين في هذه المجالات لنقل المعارف والخبرات المتوفرة عندهم.**
- **إجراء حوار مجتمعي علمي وموضوعي بمشاركة خبراء التربية والتخطيط والسياسة والاقتصاد ومؤسسات المجتمع المدني حول تنفيذ التصور المقترح.**
- **إعداد وتنظيم حملات لتهيئة المناخ العام داخل المجتمع لتفعيل الأنماط التعليمية الحديثة.**
- **تقديم مبادرة من مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات الإنتاج والمجتمع المدني وإقناعهم بأهمية تحقيق الشراكة للوصول إلى المنفعة المتبادلة بينهما.**
- **عرض النماذج الناجحة لمؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع.**

معوقات التطبيق وسبل التغلب عليها:

قد يواجه تطبيق التصوير المقترح عدة معوقات، يمكن توضيحها فيما يلي مع عرض طرق التغلب عليها:

الثقافة المجتمعية:

قلة وعي أفراد المجتمع بدور الأنماط التعليمية الحديثة في زيادة الطاقة الاستيعابية لبرامج التعليم العالي، والتخوف من أن بعض الوسائل التعليمية الحديثة قد تساعد الطلاب على الغش والتخوف أيضاً من عدم الاعتراف من قبل النقابات المهنية ببرامجها، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: التوعية الإعلامية بأهمية أنماط التعليم الحديثة في إتاحة فرص التعليم العالي المرن وتوصيله إلى الطلاب في أماكن تواجدهم، وأن يتم إجراء الامتحانات داخل معامل الحاسب الآلي أو قاعات الكليات التقليدية وتحت رقابة أعضاء هيئة التدريس بها، وأيضاً من خلال مشاركة هيئة تقويم التعليم والتدريب في وضع معايير لاعتماد الأنماط أو البرامج المستحدثة، وتحقيق التعاون بين مؤسسات التعليم العالي السعودية ونظيراتها الأجنبية ذات السمعة العالمية لضمان الاعتراف الرسمي بها وتطوير التشريعات التعليمية لمعادلة البرامج والمقررات الدراسية بالأنماط المستحدثة مع الأنماط التقليدية.

- **نقص الإمكانات البشرية من الخبراء والمتخصصين في إعداد المقررات الإلكترونية ووضعها على شبكة المعلومات الدولية، وقلة توافر الكادر الأكاديمي والإداري للعمل بالأنماط الحديثة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: إيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس إلى الدول الرائدة واكتساب الخبرات ونقلها إلى مؤسساتهم، ودعوة الخبراء في تخطيط وتصميم البرامج والمقررات الدراسية من الدول الأخرى وإعداد فرق عمل من مؤسسات التعليم العالي السعودية للعمل معهم ولاكتساب الخبرات، وكذلك توفير برامج تدريبية للإداريين للعمل بالأنماط الحديثة.**
- **ضعف مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب نظراً لتركيز نظام التعليم الثانوي على الحفظ والاستظهار دون الاهتمام بالقدرات العقلية العليا، كما أن حاجة بعض الطلاب إلى التدريب على استخدام الإنترنت في عمليتي التعليم والتعلم، وكذلك ضعف اللغة الأجنبية لدى معظم الطلاب ويمكن التغلب على ذلك من خلال: تنظيم دورات تدريبية للطلاب على كيفية استخدام شبكة المعلومات الدولية في التعليم والتعلم، وكذلك تنظيم دورات في تعلم اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية لمدة ثلاثة شهور وبأسعار رمزية.**
- **ضعف رغبة مؤسسات الإنتاج في إقامة شراكة مع الجامعات لتقديم برامج تعليمية أو تدريب الطلاب في مواقع الإنتاج، واعتمادها على الاختيار من القوى العاملة المتاحة في السوق أو التعاقد في قوى عاملة أجنبية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: تقديم حوافز لتلك الشركات مثل تقديم برامج تدريبية للعاملين بها، إلى جانب تقديم الخدمات الاستشارية، وإجراء البحوث لتطوير مجالات عمل الشركات أو التغلب على معوقات الأداء بداخلها، كذلك الدعاية لمنتجات هذه الشركات خلال المؤتمرات العلمية للجامعات وإقامة المعارض على هامش تلك المؤتمرات.**
- **تركيز الجامعات الخاصة على تحقيق الربح فقط مع ضعف اهتمامها بزيادة إتاحة فرص تعليم الطلاب المتفوقين من الفقراء بها، أو تقديمها لنفس التخصصات العلمية الموجودة بالجامعات الحكومية دون استحداث تخصصات جديدة بما يتعارض مع الهدف من إنشائها، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: إضافة نص قانوني ملزم بقانون إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية يحدد النسبة المئوية للمنح الدراسية**

المقدمة للطلاب المتفوقين من الفقراء وذلك مقابلة تقديم حوافز من الدولة لتلك الجامعات مثل تقديم الأرض التي يقام عليها مبنى الجامعة مجاناً، وكذلك تشكيل لجنة علمية متخصصة بوزارة التعليم العالي لمراجعة البرامج التي تقدمها الجامعات الخاصة بما يحقق استحداث تخصصات علمية جديدة.

- **التحاق الطلاب بكليات أو تخصصات لا يرغبون في الدراسة بها ويمكن التغلب على ذلك من خلال: إعطاء الطلاب فرصة ثانية للتقدم إلى مكتب التنسيق، والاهتمام بالتخصصات الدقيقة داخل الكليات وتبني الطلاب المتميزين فيها.**

Print:(ISSN ٢٦٨٢-٢٩٨٩) Online:(ISSN ٢٦٨٢-٢٩٩٧)

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إسماعيل، فخرية محمد(٢٠٠٨). مدى استفادة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من الصيغ الجامعية الحديثة في عصر المعلوماتية، مجلة مستقبل التربية العربية، مج ١٤، ع ٥١، ٢٠٠٨م، ص ص ٢٠١–٢٦٢.

باهى، مصطفى حسين وناهد خيرى فياض(٢٠١٩). اتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

الحاجي، سميرة حسن(٢٠١٧). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية بالقاهرة، ع ١٧٦، ج ٢، ديسمبر، ٢٠١٧، ص ص ٥٤٢ – ٦١١.

حتاتة، أم السعد أبو العينين محمد(٢٠١٠). نظام الجامعة الافتراضية في كندا وآليات الإفادة منه في إنشاء مراكز للتعليم الافتراضي في الجامعات المصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية.

الحميدي، عبد الرحمن بن سعد وآخرون(٢٠١٥). أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي.

الدمنهوري، محمد محمود(٢٠١٧). رؤية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي الخاص في مصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، المؤتمر العلمي العربي الثاني (التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا آنية وأفاق مستقبلية)، في الفترة من ٢٨.٢٧ مارس ٢٠١٧م، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،.

راضي، محمود على محمود (٢٠١٧). التخطيط الاستراتيجي لجامعة افتراضية مصرية على ضوء خبرات بعض الدول، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية.

السوادي، علي بن محمد(٢٠١٥). الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية (تصور مقترح)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية.

سيد أحمد، ناصر وآخرون(٢٠٠٩). المعجم الوسيط، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي للنشر والتوزيع.

السيد، فؤاد البهي(١٩٨٦). علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشرى، ط٥، القاهرة، دار المعارف.

الشرقاوي، سعدية يوسف(٢٠٠٧). الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح كأحد مستحدثات التعليم الجامعي الخاص (دراسة تحليلية)، المؤتمر السنوي الرابع عشر (العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي، بعنوان "آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي"، المنعقد خلال

الفترة من ٢٥–٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ص ٢٧٩ – ٣٨١.

الشلاش، عبد الرحمن بن سليمان(٢٠٠٦). توظيف نظام التعليم المفتوح لاستيعاب الطلب على كلية البنات في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، (مستقبل التعليم الجامعي العربي رؤية تنموية)، ج ١، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦، ص ص ٤١٩ – ٤٤٦.

الشمري، عادل بن عايد(٢٠١٤). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي، ع ١٢، ٢٠١٤، ص ص ٩٧–١٣٢.

صوالحة، عبد المهدي محمد(٢٠١٦). المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مج١٧، الأردن، ٢٠١٦، ص ص ٤٩٩–٥٢٢.

ضحاوي، بيومي محمد ومحمد إبراهيم خاطر(٢٠١٧). التربية المقارنة ونظم التعليم في بلدان العالم المتقدم، القاهرة، دار الفكر العربي.

عبد العال، عنتر محمد أحمد(٢٠١٨) تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، كلية التربية، مج ٣٤، ع ١٢، ٢٠١٨.

عبدالسلام، أسامة عبدالسلام على(٢٠١٢). التحول الرقمي للجامعات المصرية في ضوء مدخل التطوير التنظيمي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية.

على، محمد عبد الرؤوف(٢٠١٦). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل الجامعات وانعكاساتها على تطوير التعليم الجامعي المصري (دراسة مستقبلية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية.

فليه، فاروق عبده وآخرون(٢٠١٤).: معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

فليه، فاروق عبده(٢٠١٣). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، عمان، دار المسيرة.

كمال، سفيان(٢٠١١). ورقة عمل حول التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الكمياني، ناصر بن سعود بن ناصر(٢٠٠٦). أنماط التعليم العالي في سلطنة عمان رؤية مقترحة لتلبية الحاجات المجتمعية المتغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية.

المجالس القومية المتخصصة(٢٠١٨). تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة ٣٦، ٢٠١٧–٢٠١٨.

مجمع اللغة العربية(٢٠١٢). المعجم الوجيز، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

محرم، أشرف ونبيل كامل(٢٠١٦). الجامعات الافتراضية صيغة جديدة للتوسع في التعليم العالي المصري: فرص وتحديات، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، مستقبل التعليم الجامعي العربي، رؤية تنموية، ج ١، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

مغاوري، عائشة عبد الفتاح(٢٠١٦). تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، جامعة بنها، مجلة كلية التربية، مج ٢٧، ع ١٠٨، أكتوبر ج (٢) ٢٠١٦، ص ص ٤٥٣–٥٤٠.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي(٢٠٢٠). مراجعات لسياسيات التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، مصر.

وزارة التعليم العالي(٢٠١٥). مقترح استراتيجية التعليم العالي في مصر ٢٠١٥–٢٠٣٠، مصر تستثمر في المستقبل، ٢٠١٥م.

وزارة التعليم العالي(٢٠١٨). المؤتمر القومي للتعليم العالي، الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل، المنعقد خلال الفترة من ١٣ – ١٤ فبراير ٢٠١٨، القاهرة، مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Brewis, E(٢٠١٩). Fair access to higher education and discourses of development: a policy analysis from Indonesia. Compare: A Journal of Comparative and International Education, ٤٩ (٣) ٢٠١٩, PP. ٤٥٣ - ٤٧٠.

Creswell, John W.(٢٠١٢).Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative., (٤th ed), USA: Pearson Education Inc.

Kärchner-Ober, Renate, and Uwe Dippel.(٢٠٢٠). "Sustainability Education-A Challenge for South-East Asia and Europe." Journal of Social Sciences ٧, No. ١.٢٠٢٠, PP.٩٥,٩٦.

Mader, Clemens, Geoffrey Scott, and Dzulkifli Abdul Razak.(٢٠١٣). "Effective Change Management, Governance and Policy for Sustainability transformation in Higher Education." Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, ٤, No. ٣, ٢٠١٣, PP. ٢٦٤-٢٨٤.

Mitra, Subrata Kumar. (٢٠١٨)."Internationalization of education in India: Emerging trends and strategies." Asian Social Science ٦, No. ٦, ٢٠١٨.

Pongo, F. K. S(٢٠١٨). Providing Alternative Solutions to the Current Affordability and Accessibility Challenges Facing Higher Education in Ghana (Doctoral dissertation, Fielding Graduate University), ٢٠١٨.

Benesova, A., Hirman, M., Steiner, F., & Tupa, J. (٢٠١٩). Requirements for Education ٤.٠ and study programs within Industry ٤.٠. In Proceedings of the International Conference on Industrial Engineering and Operations Management (pp. ٢٣-٢٦). Pilsen: IEOM Society International.

Gleason, N. W. (٢٠١٨). Higher education in the era of the fourth industrial revolution (p. ٢٢٩). Springer Nature.